www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية ومستقلة السنة الرابعة | 1 شباط 2017

زيتون

العدد: 148

في إدلب.. للرغيف حكاية

مجلس إدلب يبصر النور بانتخابات حقيقية

قام مجلس محافظة مدينة إدلب يوم الخميس الماضي بانتخاب رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي وفاز كل من:
- رئيس مجلس مدينة ادلب: اسماعيل عبدالكريم عنداني
- أمين سر المجلس: محمد زياد عوض
- رئيس مكتب الدراسات: محمد احمد كوريني
- رئيس المكتب المالي: منذر كمال زكور
- رئيس مكتب الرقابة: أيمن عبسي اسود
- رئيس مكتب العلاقات العامة: أيمن رجب

وكانت قد بدأت صباح الثلاثاء 17 كانون الأول الماضي عملية انتخاب مجلس محلي مدينة ادلب وهي التجربة الأولى لاختيار مجلس محلي منذ تحرير المدينة في الثامن والعشرين من نيسان عام 2015.
فبعد فشل جيش الفتح في إدارة المدينة وتأمين الخدمات الأساسية وضبط الأمن ومراقبة الأسواق وتنظيم السير تصاعدت الأصوات المطالبة بتشكيل مجلس محلي من أبناء المدينة يتولى إدارتها وتفعيل مؤسساتها الخدمية.

خاص زيتون

وتعهد جيش الفتح بالتخلي عن إدارة المدينة فور تشكيل المجلس المحلي كما صرح عضو مجلس محافظة ادلب الأستاذ سليم الخضر لـ «زيتون»: «نحن اليوم أمام تجربة انتخابية متميزة حيث يختار أهالي المدينة ممثلين عنهم من أصحاب الكفاءات والخبرات في مجال العمل المدني، إذ قام 1425 عضواً من الهيئة الناخبة باختيار أعضاء المجلس المحلي ال25 والذين سيختارون بدورهم رئيسا للمجلس ونائب وثمانية أعضاء مكتب تنفيذي».
وأجاب الخضر عن دور مجلس المحافظة في العملية الانتخابية بقوله: «مجلس المحافظة دوره الإشراف حالياً والدعم مستقبلاً حيث سنحاول تأمين دعم للمدينة وكما تعلم المدينة تحتاج لدعم كبير».

المرشحون كفاءات وخبرات:

مدينة إدلب هي مركز المحافظة وستكون هناك أعباء كبيرة على كاهل المرشحين تحتاج لخبرات وكفاءات على مستوى عال، وقال «الخضر» حول هذه النقطة: «طبعا المدينة تحتاج لكوادر ذوي خبرة في مجال الإدارة من كافة الاختصاصات، والهيئة التحضيرية كانت قد وضعت شروط للترشح لعضوية المجلس وأخرى للترشح للرئاسة والمكتب التنفيذي، ومن أولى الشروط في مرشحي الرئاسة والمكتب التنفيذي أن يزيد عمره عن 35 عام، وأن يكون حاصلاً على مؤهل علمي بدرجة جامعية كحد أدنى ويوجد ضمن المرشحين أكاديميين وأصحاب خبرة ».
وحول النظام الداخلي للمجلس المحلي قال الخضر: «المجلس المحلي سيعتمد النظام الداخلي الخاص بالمجالس المحلية والمعتمد من قبل مجلس المحافظة».

فهد أسود أحد الناخبين عبر عن رأيه لزيتون: «تجربة رائعة قمت بالاختيار بكل حرية من أعتقد أنهم أصحاب كفاءة وإخلاص في العمل، بشكل عام المرشحون جلهم من أصحاب الكفاءات والخبرات، أتمنى التوفيق للمجلس المحلي وأن يكون على قدر المسؤولية الكبيرة ».
جمعية البيت الإدلبي إحدى الفعاليات المدنية في المدينة كان لها نشاط مميز أمس، حيث دعت الهيئة الناخبة والمرشحين لاجتماع تم خلاله التعرف على المرشحين وخبراتهم.
عبد اللطيف الرحابي أحد المرشحين والذي حضر الاجتماع قال لزيتون: «الهدف من الاجتماع كان التعرف على المرشحين، حتى يكون المواطن على بينة من أمره، ويعرف لمن يعطي صوته، أما بالنسبة لي كمرشح فالأمر ليس سهلاً، ستقع أعباء كبيرة على المجلس، لكن أعتقد أن من الأولويات تأمين الخدمات الأساسية للمواطن ومن أبرزها الماء والخبز، فالمدينة تفتقر للكثير من الخدمات».

إقبال جيد ولا معوقات

وأكد مراسل زيتون مشاركة العنصر النسائي في الانتخابات كخطوة أولى لأخذ دورها مستقبلاً في اتخاذ القرار.
محمد وائل جبارة رئيس لجنة مراقبة الانتخابات قال لزيتون عن عمل اللجنة: «صباح اليوم في تمام الساعة الثامنة بدأت العملية الانتخابية، وانحصر عمل اللجنة في التأكد من الصناديق وختمها بالشمع الأحمر».

وعن الاقبال وآلية الاقتراع

وما إذا كان هناك مشاكل اعترضت سير العملية الانتخابية أجاب جبارة:
«بالنسبة للانتخابات لم نواجه إلى الآن أي مشاكل، والأمور تسير بشكل ممتاز والإقبال كما ترى جيد، أما عن آلية الاقتراع فيتم مطابقة اسم الناخب على الكمبيوتر عند دخوله الصالة، ويعطى ورقة مسجل عليها رقمه كمقترع، ووفرنا صندوقين للاقتراع تجنباً للازدحام، تم توزيع الناخبين عليهما، وبحسب رقم الناخب يقوم الناخب بتقديم هويته مع رقمه للصندوق الذي يقوم بدوره بالتأكد من وجود اسمه ضمن قوائم الهيئة الناخبة، ويقوم أمين الصندوق بتسليمه ورقة اقتراع مختومة، يدخل الناخب بعدها للغرفة السرية لاختيار المرشحين، وقد وضعت قائمة بأسماء جميع المرشحين مرتبة أبجديا، بعد ذلك يقوم المقترع بوضع الورقة داخل الصندوق ويستلم بطاقته ويتم شطب اسمه من القائمة».

وحول آراء المواطنين بالعملية الانتخابية

قال محمد عباس لزيتون: «الأمور التنظيمية جيدة جداً، أدليت بصوتي بكل سهولة والأمور كما أرى منضبطة جداً تنظيمياً».
وأفاد المحامي «سعد نعمة» عضو لجنة الطعون عن عمل اللجنة قائلاً: «انحصرت مهمة اللجنة بالنظر في الطعون المقدمة حول المرشحين والهيئة الناخبة، وقد تلقينا أربعة طعون فقط، وتم النظر فيها، وكانت كلها طعون حول خطأ بالاسم أو أسماء سقطت سهواً وتم قبولها، حيث صدرت القوائم النهائية مساء الجمعة الماضية وتم اعتمادها بشكل نهائي».

تحديات صعبة وآمال عريضة:

«مصطفى العباس» أحد الناخبين قال: «أعرف أن واقع المدينة صعب لا سيما أننا نعيش حالة حرب، لكنني متفائل بالمجلس المحلي خيراً، أتمنى أن يكونوا عند حسن ظن الأهالي، ولابد من تنظيم الأمور، والمؤسسات الخدمية بحاجة لدعم كبير».
«شريف نضال غفير» قال: «أعتقد أن المجلس سينجح رغم الصعوبات، فأغلب المرشحين من أصحاب الكفاءة والخبرة، أتمنى أن ينتخب الناس بحسب الكفاءة وليس القرابة والعائلة».
أما «عبد الرزاق سميع» فقد قال: «هناك مصاعب كثيرة ومهمات لها أولوية لكنني آمل أن يحصل المجلس الجديد على دعم جيد حتى يستطيع النهوض بواقع المدينة».
يذكر أنه تم الإعلان عن الانتهاء من عملية الاقتراع الساعة الثامنة مساء ذات اليوم لتبدأ فورا فرز الأصوات بحضور المرشحين ولجنة مراقبة الانتخاب وبعض وسائل الإعلام المحلية

مركز للمعالجة الفيزيائية في ريف إدلب.. خدمات علاجية وكادر متمكن

أحمد عكلة

أدت جرائم الأسد وحليفه الروسي إلى ازدياد الإصابات وحالات الإعاقة في ريف إدلب، وذلك نتيجة القصف المستمر من قبل قوات الأسد والطيران الروسي، مما استدعى إيجاد مركز للمعالجة الفيزيائية في المحافظة، لاسيما بعد إغلاق الحدود التركية، فما كان من إحدى الجمعيات الخيرية إلا أن قامت بافتتاح مركز للمعالجة الفيزيائية في بلدة كفروما بريف إدلب، وتم جلب أجهزة معالجة فيزيائية حديثة وأطباء ومعالجين يقومون بمعالجة المرضى بشكل مجاني وعلى مدار الأسبوع.

"سعد اليحيى" مدير مركز المعالجة الفيزيائية في ريف إدلب قال لـ "زيتون": "تم إنشاء مركز المعالجة الفيزيائية قبل نحو 6 أشهر، وذلك بدعم من جمعية عبر الأمل وبالتعاون مع جمعية فري سيريا".

وأضاف مدير المركز: كان **الهدف من إنشاء مركز المعالجة الفيزيائية، التعامل مع الحالات التي يصعب عليها السفر إلى الأراضي التركية، لا سيما بعد إغلاق المعابر وصعوبة الدخول إلى الأراضي التركية، وذلك من خلال بناء مركز متكامل يعالج أكبر عدد ممكن من الحالات التي لا توجد إمكانية تقنية لعلاجها".**

وتابع "اليحيى": "وبالفعل يعالج المركز منذ إنشائه عدداً كبيراً من الحالات من كافة الأعمار بشكل يومي، ويقصده الناس من عدة مناطق مجاورة، كونه يعد من أضخم المراكز التي تضم آلات حديثة وكادر طبي جيد، حيث تتلقى أكثر من 50 حالة العلاج بشكل يومي في المركز وما بين 900 إلى 1500 حالة في الشهر الواحد، تتنوع بين الإصابات في اليد والقدم وحالات الشلل الرباعي والنصفي، ويتم تقديم الرعاية الطبية بشكل مجاني لجميع المصابين في حين يتم صرف عدد من الأدوية الموجودة في المركز مجاناً".

وأشار "اليحيى" إلى أن مركز المعالجة الفيزيائية، يغطي قرى ريف إدلب الجنوبي وجبل الزاوية وقرى من ريف حماة الشمالي، ويمتلك أجهزة طبية حديثة مكنته من التعامل مع الكثير من الإصابات العظمية والعضلية والعصبية التي تتطلب علاجًا فيزيائيًا، موفراً بذلك الكثير من الجهد والمال وعناء السفر على المصابين إلى المشافي الحدودية والتركية.

وأوضح "اليحيى" أن المركز حقق نجاحاً في علاج بعض الحالات وخفف من آلام بعضها بالإضافة إلى تأمينه الدواء للمصابين، ولا سيما أنه يتمركز بين عدة مباني تتضمن عيادات توليد للنساء وطب الأسنان وطبيب لعلاج الأطفال وجميعها تقدم الدواء والعلاج المجاني لجميع المواطنين.

"معتز" معالج فيزيائي في المركز، قال لـ "زيتون": "لا يكاد يخلو منزل في المنطقة من جريح أو مصاب بسبب عمليات القصف والمعارك الدائرة، الأمر الذي تطلب تضافر الجهود من أجل إطلاق هذا المركز للتخفيف عن معاناة وآلام المصابين".

وأضاف: يتكون الكادر الطبي في المركز من طبيب مشرف وثلاثة ممرضين مدربين وممرضتين على علاج كافة الإصابات العظمية والعصبية، حيث يتم علاج حالات بعضها إصابات حرجة تصل إلى درجة الشلل الرباعي وقد تحسنت عشرات الإصابات بنسبة ممتازة بعد تلقيها العلاج، إضافةً للمصابين الذين خضعوا لعمليات جراحية".

وأوضح المعالج الفيزيائي بأن المركز يتكون من ثلاث غرف تضم أجهزة علاجية كجهاز النبضات الكهربائية، والأدوات الرياضية للعلاج الحركي، للتعامل مع معظم الحالات، مشيراً إلى أن الأجهزة ذاتها تتوزع على قسمين أحدهما للرجال والآخر النساء كلاً على حدى".

"زيتون" زارت مركز المعالجة الفيزيائية في ريف إدلب، والتقت عدداً من المصابين، والذين أبدى معظمهم ارتياحه للخدمات التي يقدمها المركز، ومن بينهم "سليم" الملقب"أبو محمد"، الذي يعاني من إصابة في أعصاب يده اليسرى،ويتلقى العلاج في المركز منذ افتتاحه.

"أبو محمد" قال لـ "زيتون":"في البداية كنت أسعى للحصول على موافقة لدخول الأراضي التركية من أجل تلقي العلاج بعد الألم الشديد التي تعرضت له ولم أعد أستطيع أن أحرك يدي بشكل شبه نهائي ".

وأضاف: "إن وجود المركز في ريف إدلب الجنوبي وفّر علي مشقة السفر ودفع مبالغ باهظة في تركيا، حيث توجهت للعلاج في هذا المركز، وتمت معالجتي بالنبضات الكهربائية والحركات الفيزيائية، وأصبح أمر العلاج أسهل وأسرع، حيث آتي إلى هنا كل يومين دون أن أضطر للسفر إلى تركيا".

أما "علي العقدة" وهو مصاب بشلل رباعي نتيجة حادث سير تعرض له قبل الثورة، وكان يتلقى العلاج في أحد مراكز المعالجة في مدينة حلب، قال لـ "زيتون": "بعد الثورة وخشيةً من الذهاب إلى مناطق النظام ساءت حالتي كثيراً، إلى أن تم افتتاح مركز المعالجة الفيزيائية وبدأت بتلقي العلاج فيه من جديد"، مشيراً إلى حالته تحسنت كثيراً حيث أصبح قادراً على تحريك يده بشكل جزئي بعد التدريب المستمر من قبل المدربين والرعاية الصحية التي يقدمونها له في المركز، متمنياً استمرار تحسن حالته الصحية في المستقبل.

ويعتبر القائمون على هذا المشروع بأن الهدف الأسمى منه، هو توفير كل ما يحتاجه سكان ريف إدلب المحرر والنازحون إليه، من الخدمات الطبية بمختلف الاختصاصات والمكملات العلاجية، كمركز العلاج الفيزيائي، وتقديم أفضل الخدمات العلاجية للناس دون مقابل في ظل الظروف الإنسانية الصعبة والقصف المستمر من قبل قوات الأسد وحلفائه.

هيئة نسائية في إدلب لتمكين الأسرة

عقدت مجموعة من نساء إدلب المؤتمر التأسيسي الأول للهيئة النسائية لدعم المرأة والطفل في مدينة إدلب يوم السبت في 21 كانون الثاني.

وقالت «ميسا محمود» المديرة التنفيذية للهيئة: «أن الهدف الأساسي وهو اجتماعي لزيادة ترابط الأسرة وإعادة هيكلة المجتمع وحيويته من خلال نشاط نسائه.

وأضافت «المحمود»: ولأن المرأة هي ركيزة أساسية في بناء الأسرة وجب علينا دعمها ورعايتها بشتى المجالات، ولإنجاح هذا الهدف نعمل لتغير الفكرة عن المرأة من آخذة الى معطية عبر تمكينها اقتصادياً واجتماعياً من خلال المشاريع الإنمائية».

وعن بداية الفكرة قالت «محمود»: «أتت فكرة الهيئة من واقع المرأة في سوريا، الذي فرض عليها التهجير والنزوح والإقامة في المخيمات وتغير نمطها المعيشي، ما انعكس سلباً على أطفالها وبناء أسرتها، وفي هذه الهيئة أردنا إعادة الدور والقوة لها وتمكينها بشكل كامل».

وطالبت «المحمود» المنظمات والمؤسسات مدّ يد العون لإنجاح هذه الهيئة، كما طالبت النساء بالوقوف مع الهيئة ومشاركتها، لتستطيع المرأة أن تبرهن أنها من الحرب».

المستشار القانوني للهيئة واحد المؤسسين لها مثنى المحمد قال لزيتون: «اليوم كان مؤتمرنا التأسيسي الأول، والهيئة هي خطوة في الطريق الصحيح، لكن يتوقف مدى نجاحها على الاعتراف الرسمي بها وتعاون الفصائل والقوى الفاعلة على الأرض معها، وسنجتمع غداً مع إدارة الخدمات بناءً على طلب منهم من أجل الحصول على ترخيص للهيئة، من المبكر الحكم على تجربة الهيئة الآن لأنها في بداياتها».

الفلتان الأمني في ريف إدلب.. معركة صامتة

لا يخلو صباح بلا جثث مرمية على أطراف الطرقات في ريف إدلب، جثث لمدنيين وغالباً لعسكريين بانتماءات مختلفة، ليكتشف الأهالي فيما بعد أنهم لشبان كانوا قد خطفوا منذ شهور على يد مجهولين.
وبدأت تلك الإحداث منذ عدة شهور تصاعدت وتيرتها في الشهرين الماضيين لتطال عمليات الخطف والاغتيال والقتل عناصر من كافة الفصائل أبرزهم حركة أحرار الشام وجبهة فتح الشام، في ظل صمت المسؤولين الأمنيين في المناطق التي تجري فيها تلك العمليات التي يوصف منفذيها بالمستوى العالي والتدريب الممتاز.

خاص زيتون

الشرطة الحرة عاجزة بدون سلاح فعال

«عواد أبو محمد» رئيس الشرطة في مدينة سراقب بريف إدلب قال «لزيتون»:

«نحن كشرطة مدنية نقوم بعدة إجراءات من أجل الحد من الانفلات الذي تتعرض له المدينة، لدينا ثلاثة دوريات مسائية باستمرار ولكن هذا لا يكفي حتى ولو شاركتنا عناصر المحكمة أو الجهات الأمنية الأخرى.

لأن ضبط الأمن يحتاج إلى مشاركة الجميع من مدني وعسكري فالمدينة كبيرة إضافة إلى ريف، فهناك حوالي 28 بلدة تتبع لسراقب, كما يجب تشكيل فريق عمل متكامل من جميع الأمنيين من شرطة ومحكمة وفصائل عسكرية كافة، وأن يكون اختصاصه فقط حماية البلدة من السرقات والخطف ودخول سيارات مجهولة أو زرع عبوات على الطرقات العامة».
قمنا مؤخراً بوضع حواجز في الطرقات وعلى أطراف المدينة وفي الأحياء التي يسكنها النازحون ولكن ليست ثابتة خوفا على حياة العناصر من الاستهداف, لكن برغم قلة الإمكانيات فقد زاد الأمن من خلال الشرطة بما تقوم به من ملاحقة اللصوص والتأكد من هويات الأشخاص المشكوك بهم.

قتل وسلب وخطف يروع المدنيين

منتصف كانون الثاني أقدمت مجموعة كبيرة من الملثمين المسلحين على مهاجمة ثلاثة أشخاص من مدينة سراقب كانوا متواجدين بإحدى مزارع المدينة، وكان الملثمين يستقلون ثلاث سيارات من نوع «فان»، وذلك ليلة الجمعة الماضية.
«عمار نصار» صاحب المزرعة وأحد الذين اختطفهم الملثمين، قال لـ «زيتون»: «كنت أنا وصديقاي في مزرعتي التي أجلس فيها بشكل شبه دائم، وهي مزرعة لا تبعد أكثر 2 كيلو متر عن مدينة سراقب، عندما تم قرع باب المزرعة».
وأضاف: «فوجئنا بـ 15 ملثماً ومسلحاً، معهم ثلاث سيارات «فان»، قاموا بتكبيلنا وإهانتنا وتعصيب أعيننا، ثم قاموا بعدها بسرقة سلاح صيد ومسدس وسياراتنا نحن الثلاثة».
وتابع «النصار»: «تم اقتيادنا ونحن معصوبي الأعين، إلى داخل مدينة سراقب ثم خرجوا منها، وبعد مسير لأكثر من ساعة حول المدينة، قاموا برمينا على أحد الطرقات القريبة من مدينة سراقب من الجهة الغربية».

وأثارت الحادثة استنكار واستهجان الأهالي في مدينة سراقب، الذين تساءلوا عن سبب عدم نشر الحواجز على مداخل المدينة، ضبطاً للفوضى والفلتان الأمني الذي زاد في معاناة الناس وحد من حركتهم.
جملة من الحوادث وقعت في ريف إدلب الجنوبي ولا سيما قرب بلدة معرة حرمة، ففي يوم الاثنين 2017/1/23 وجد جثتي الأخوين «قاسم وأحمد حلاق، وأنور جميل حبابة» وهم من أشهر رماة صواريخ التاو ببلدة معرة حرمة في ريف إدلب الجنوبي، في بئر قرب مدينة مورك في ريف حماه الشمالي، ووجد بالبئر 7 جثث لم يتم التعرف عليهم، وكان الثلاثة قد تم خطفهم من قبل مجهولين منذ حوالي خمسة أشهر.

في ريف إدلب الجنوبي، كما وقعت حادثة أخرى مشابهة منذ نحو شهرين، حيث وجدت جثة «عدنان حبابة» ومعه شخص أخر، في منطقة مورك خان شيخون، بعد اختفاءهم لعدت أسابيع، وجرت محاولة لاختطاف للمرصد الباكستاني في بلدة معرة حرمة في ريف ادلب الجنوبي في 2016/12/31، كما تم العثور على جثتين بالقرب من تل جعفر شمال شرق خان شيخون، وتعودان لعنصرين من فصيل (جيش العزّة) التابع للجيش السوري الحر.

«الكتيبة الأمنية « في معرة حرمٍة خطوة لم تحدث فرقاً

هذا الانفلات الفصائل المتواجدة في معرة حرمة وبعض الأهالي على إنشاء وإحداث الكتيبة الأمنية، وذلك بإشراف المجلس المحلي بالبلدة وبالتعاون مع المخفر الثوري والفصائل العسكرية.
وقال الشرطي «سالم محمد» لمراسل زيتون حول آلية عمل الكتيبة الأمنية في البلدة: «بعد تشاور واتفاق بين الفصائل العسكرية وبإشراف المجلس المحلي تم عمل نظام دوريات ليلية لهؤلاء العناصر، الذين ينتمون لعدة فصائل عسكرية تابعة للجيش الحر من أبناء البلدة، وتقوم هذه الدوريات بعمل حواجز ليلية على أطراف البلدة الأربعة، ويقوم المركز الرئيسي بعمل جولات تفقدية لهذه الدوريات».

يقول «عبد الله أحمد» وهو أحد العناصر المنتمين للكتيبة ويتبع لأحد الفصائل العسكرية: «نتواجد على مدار اليوم تقريبا عند مداخل البلدة و لا سيما في الليل، لمنع حوادث الخطف والاغتيالات التي انتشرت بكثرة في الفترة الأخيرة، وخاصة لقادات الفصائل العسكرية، وفي حال وجود أي طارئ نتواصل فيما بيننا عن طريق الأجهزة اللاسلكية».
يتحدث أبو مصطفى وهو أحد سكان البلدة لمراسل زيتون: «استطاع عناصر الكتيبة منذ أسبوع تقريباً إنقاذ أحد المدنيين من محاولة خطف وقامت الكتيبة الأمنية بملاحقة الخاطفين والاشتباك معهم ما أدى لإصابة شخص منهم».

حملات لمنع السلاح بين المدنيين

وكان ناشطون من مدينة معرة النعمان بريف إدلب، قد بدؤوا قبل أيام، بتنفيذ المرحلة الأولى من حملة بعنوان "لا للسلاح بين المدنيين"، وجاءت الحملة للتأكيد على خطورة وجود السلاح بين السكان، وبأنه حالة غير صحيحة وخطيرة ولها نتائج سلبية على المجتمعات.

وشملت المرحلة الأولى لصق البوسترات التوعوية في كل من "المدارس والمراكز الطبية والجوامع والحدائق العامة والأسواق وأماكن التجمعات السكنية".

وتضمنت البوسترات التوعوية عبارات تتناسب مع المكان مثل "مجرد رؤية السلاح في الشارع هو خطر!"، "لا تدخل بسلاحك إلى المساجد، فهي للعبادة وليست للقتال!"، "المشافي، والصيدليات، والمراكز الصحية، من أجل خدمة الأهالي، وزيارتها ممن يحمل السلاح، ولو بنية طيبة، يسبب خطر شديد على المدنيين"، "الحدائق العامة، وملاعب الأطفال، أماكن للراحة والشعور بالأمان، سلاحك يدعو للقلق أبعده عن الأطفال. المناطق السكنية يجب أن تكون خالية من السلاح".

هذا وامتدت الحملة إلى مدينة سراقب، ومن المتوقع أن تمتد إلى بقية مدن وبلدات محافظة إدلب.
ويتخوف الأهالي من تزايد حدة الفوضى جراء الاقتتال الحاصل بين كبرى الفصائل المتواجدة في الريف الادلبي، التي كانت تلك الاغتيالات شكلاً مخفياً للاقتتال العلني الحالي.

غياب الوضوح في آليات اتخاذ القرار في المؤسسات الخدمية بإدلب

يشكو أهالي بعض مدن وبلدات محافظة إدلب من غياب آليات واضحة لاتخاذ القرارات أو التخبط بها من قبل المجالس المحلية في مدنهم وبلداتهم، فضلاً عن غياب آلية واضحة لتشكيل تلك المجالس.
«زيتون» التقت عدداً من أهالي مدينتي بنش وسراقب، واستطلعت آراءهم وردود المسؤولين في مجلسي المدينتين.

غسان شعبان

«عبد الله السعيد» أحد أهالي مدينة بنش قال: «هناك غياب للشفافية في اتخاذ القرارات في بعض الجهات الخدمية، أو ربما تقصير في إطلاع المواطنين على آليات العمل واتخاذ القرار».

«عمر حاج قدور» من أهالي مدينة بنش، يرى بأنه كمواطن لا يعرف كيفية اتخاذ القرار في المجلس المحلي ويعتقد بأن المجلس قام ببعض الأعمال التي لا تمثل أولوية له كمواطن مثل اللوحات الطرقية التي وُضعت عليها عبارات مل منها الأهالي، وإن إصلاح طريق بالنسبة له أفضل من مثل هذه الأعمال، حسب رأيه.

وردّ رئيس المجلس المحلي «فاضل حاج هاشم» بالقول: «نحن في المجلس المحلي لمدينة بنش نستقبل أي شخص عنده مقترح أو شكوى، وفي بداية تشكيل المجلس المحلي أجرينا عدد من اللقاءات والاجتماعات مع الفعاليات في المدينة من أجل إيجاد حلول جذرية للمشاكل التي تعاني منها المدينة إن كان بالنسبة لضخ المياه أو التربية أو المشاكل الأخرى».

وتابع: «نعم هناك غياب للقاءات مع المواطنين وربما يوجد بعض التقصير في هذه الناحية لكن الوضع الأمني يؤثر على هذا الأمر بشكل كبير».

وأضاف: «الأولويات كثيرة جداً والمواطن دائماً محق في ظل ضعف الخدمات، ونحن كمجلس محلي نفتقر للتمويل والدعم، ولكننا نسعى للتعاون مع الجميع من أجل رفع كفاءة الخدمات لكن الأمر يحتاج بعض الوقت في ظل الغياب الكبير للمنظمات عن المدينة ومشاريعها»، مشيراً إلى أن المجلس يحاول التواصل مع عدد من المنظمات لدعم المشاريع الخدمية لاسيما المشاريع التي تشكل الأولوية بالنسبة للمواطن، والتي تم تحديدها من خلال المراجعات والشكاوى التي تصل إلى المجلس».

ملاحظات حول عمل المحلي بسراقب والمحلي يرد

وفي سراقب رأى «مثنى المحمد» أحد أهالي مدينة سراقب أن المجلس المحلي في مدينة سراقب وريفها، يعاني من حالة ترهل إداري، وغياب صلة الوصل بين كافة الإدارات، معلّلاً رأيه بوجود قرارات غير مدروسة وغير متفق عليها من قبل المجلس والمؤسسات المرتبطة به، صدرت في بعض المؤسسات، مثل قرار مؤسسة الهاتف الخاطئ الذي تم التراجع عنه بعد يوم من صدوره، ومشروع الزفت الذي لم ينتهِ حتى الآن، والذي افتقد للتنظيم، من وجهة نظره.

في حين قال «بليغ سليمان» من أهالي مدينة سراقب: «بالنسبة لعمل المجلس المحلي حسب الواقع المفروض والإمكانيات المتوفرة مقبول، ولكن بالنسبة لأعضاء المجلس هم معينين تعيين وليس انتخاب مشروع».

ورداً على ذلك، قال «إبراهيم باريش « رئيس المجلس المحلي في مدينة سراقب وريفها: «إن جميع القرارات المتخذة تكون مدروسة من قبل المجلس ضمن خطة عمل منظمة».

وأضاف: «حاليا جميع المؤسسات الخدمية تابعة للمجلس المحلي، وأي قرار يصدر عن أي مؤسسة دون المجلس المحلي، يعتبر ملغى، وإن كان هناك تقصير في بعض الأمور الخدمية فهذا لا يعني الضعف، وإنما يقاس مدى نجاح العمل أو المشروع بحسب الإمكانيات المتوفرة والحالة الأمنية للمدينة».

وأشار «باريش» إلى أنه بعد تشكيل مكتب مساعدة المواطن أصبح هناك اجتماعات دورية مع المواطنين وجميع الفعاليات المدنية في المدينة، من أجل مشاركتهم في جميع القرارات.

وحول تشكيل المجلس وتعيين أعضائه، قال «باريش»: «كما هو معروف في النظام الداخلي للمجلس المحلي والنظام الداخلي للشورى والأعيان أن مجلسي الشورى والأعيان أصدروا بيان للترشح لرئاسة المجلس المحلي، وتم تقديم عدة طلبات من المرشحين فوقع الإختيار على كل من المحامي «إبراهيم باريش»، والمحامي «مثنى المحمد»، والمحامي «ماهر نجار»، وتم انتخاب رئيس المجلس المحلي بشكل مباشر من قبل الأعيان وحصلت على 59 صوتاً من أصل 112، وتم تكليفي من قبل مجلس الشورى».

وأضاف: «وبعد التشاور مع الفعاليات السياسية والمدنية في المدينة تم اختيار أعضاء المجلس ورؤساء المكاتب، أما بقية الموظفين فهم على رأس عملهم، فالتغيير يشمل فقط رئيس المجلس ورؤساء المكاتب»، مبيّناً أن مدة رئاسة المجلس سنة واحدة، وأن التشكيل يتم عن طريق مجلسي الشورى والأعيان، حيث يقوم رئيس المجلس المكلف بتشكيل فريق عمل وعرضه على مجلس الشورى ليتم اختيار رئيس لكل مكتب.

ورداً على سؤال خاص طرحته «زيتون» على رئيس المجلس المحلي في مدينة سراقب وريفها، حول وجود بند في النظام الداخلي للمجلس المحلي، يسمح له بممارسة عمله كرئيس للمجلس بعد أن كان قد تقدم بطلب استقالة من منصبه كرئيس للمجلس في وقت سابق، قال «إبراهيم باريش»: «عندما تم تكليفي برئاسة المجلس، كانت هناك خلافات بين المجلس المحلي ومجلس الشورى في المدينة، نتيجة لتدخل مجلس الشورى في عمل المجلس المحلي، وهذا مخالف للنظام الداخلي فمهمة مجلس الشورى هي الرقابة والإشراف وليس التدخل في قرارات المجلس المحلي وتنفيذها، ولذلك تقدمت بطلب استقالة لمجلسي الشورى والأعيان ولكن تم رفضها من قبل مجلس الأعيان، وأصر المجلس على استمراري في المرحلة القادمة، وبموجبها تم الإتفاق على بقائي كرئيس للمجلس المحلي في مدينة سراقب وريفها حتى انتهاء مدة الدورة الحالية، وذلك في 2017/6/15.

ويرى البعض أن تدخل الكثير من القوى الغير مدنية والمؤثرة على العمل المدني هو السبب الرئيسي في عدم وضوح آليات اتخاذ القرارات وانتقال السلطات ما يبقي المواطن في هامش التأثير على عمل تلك المؤسسات ويضعف ثقته في عملها.

الجباية.. هل هي الحل لمشكلة المياه في إدلب؟

يُجمع أهالي ريف إدلب بمختلف مدنهم وبلداتهم وقراهم، على أن المشكلة الأبرز في حياتهم -بعد قصف الطيران- هي عدم توفر المياه، في ظل غياب الكهرباء التي تشكّل العامل الأساسي في انقطاعها لا سيما وسط عدم توفر الدعم وارتفاع أسعار المحروقات وغيرها من العوانق.

وكانت «زيتون» قد سلّطت الضوء على مشكلة المياه وتحديات توفيرها لدى أهالي ريف إدلب في عدة مناطق منها المخيمات في الشمال السوري، وتعود اليوم لتستطلع آراء المواطنين وردود المعنيين في كل من مدينتي «سراقب» و«بنش».

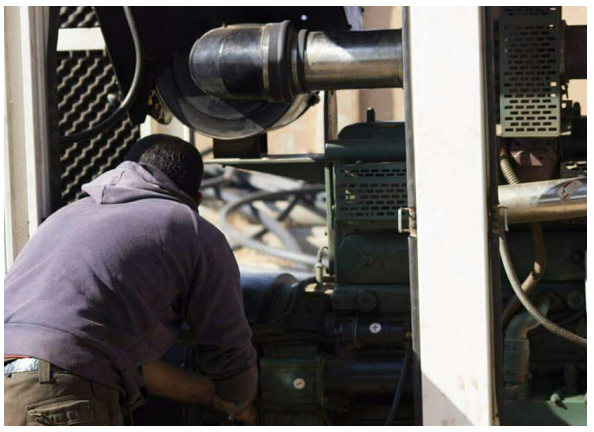

خاص زيتون

«مثنى المحمد» من أهالي مدينة سراقب قال لـ «زيتون»:

«بالنسبة للمياه حتى الآن لم تستطع وحدة المياه الالتزام بما وعدت الأهالي به والوصول إلى أكثر من 5 ضخات في الشهر، كذلك لم تستطع أن تسير ضمن خطة معينة للجباية، وننتظر من وحدة المياه ضبط قراراتها بشكل صحيح».

وأيّده في ذلك «بليغ سليمان» وهو من أهالي مدينة سراقب أيضاً، والذي اعتبر أن موضوع الجباية غير منظم على الإطلاق، ويجب أن يكون هناك فائض يتم الاستفادة منه، معزياً السبب وراء ذلك يعود إلى تقصير الإدارة.

وأشار «أسامة الصباغ» إلى أن عدد الضخات لا يكفي لكثير من العائلات الكبيرة التي تستهلك المياه، ولذلك طالب بإصلاح الخطوط المتوقفة عن العمل وإعادة تأهيل الشبكات في المدينة.

وطالب «أبو عزو» بإعادة دراسة الخطة الموضوعة للضخ وزيادة عدد ساعات الضخ، وصيانة الشبكات، ووضع آلية من أجل وصول المياه إلى جميع الأحياء.

وقال «شاهر المنيرة» من أهالي المدينة، لـ «زيتون»: «ليس لدي ثقة أبداً بوحدة المياه، فبعد إبرام عقد تشغيل المياه كانت الوعود بأن الضخات ستكون بمعدل 10 مرات في الشهر، ولكن حالياً ما بين 5- 6 مرات».

وأضاف «المنيرة»: «وبالنسبة للبيوت التي لا تصلها المياه، لماذا يتم نقل المياه إليها عبر الصهاريج؟ لماذا لا يتم إصلاح الخطوط وتوفير النفقات التي يتطلبها النقل عبر الصهاريج.

ورأى «يامن الخالد» أحد أهالي مدينة سراقب، أن الوضع مقبول في الأحياء التي تصلها المياه وفق عدد الضخات المحددة، ولكن يجب إصلاح باقي الخطوط لتصل إلى الأحياء التي تعاني وتعتمد على صهاريج المياه المكلفة.

في حين قال «أيمن قبو»: «إن وضع المياه حتى الآن، مقبول نوعاً ما في ظل الوضع الراهن وقلة الدعم، ولكن بالتأكيد الأمر بحاجة لتنظيم أكثر».

وحدة المياه في سراقب: الجباية هي الحل والمواطن لا يتعاون

«زيتون» التقت مدير وحدة المياه في مدينة سراقب «يحيى الخضر»، وقال :

«كانت قيمة العقد مع المنظمة 149900 دولار أمريكي، ووعدنا الأهالي بموجب هذا العقد أن عدد الضخات لن يقل عن 7 ضخات شهرياً، ولكن كان شرط المنظمة الداعمة هو الجباية من المواطن ليكون هناك مخزون استراتيجي وقدره 3 مليون ليرة سورية شهرياً، ولكن هناك تقصير من بعض الأهالي في التعاون مع الوحدة في موضوع الجباية، وبالتالي أصبح هناك تفاوت في الدفعات المقدمة من قبل المنظمة، والتي انخفضت تدريجياً من 25 ألف دولار حسب العقد، حتى وصلت إلى 14 ألف دولار، وهذا الانخفاض في المبالغ الممنوحة من قبل المنظمة لايكفي إلى أكثر من 3 إلى 4 ضخات».

وأضاف «الخضر »: «وعلى الرغم من أن وحدة مياه سراقب أوضحت منذ الاجتماع الأول لها مع المواطنين بعد توقيع العقد، أن عقد القيمة التشغيلية مرتبط تام بالجباية على مدى 6 أشهر، إلا أن الالتزام بالجباية كان ضعيفاً جداً، ولم يتم تحقيق النصاب المالي للجباية، فضلاً عن تشكيك البعض في عمل الوحدة نتيجة الخلل بالوعود التي قطعتها فيما يتعلق بعدد الضخات».

«وعلى الرغم من أن وحدة مياه سراقب أوضحت منذ الاجتماع الأول لها مع المواطنين بعد توقيع العقد، أن عقد القيمة التشغيلية مرتبط ارتباط تام بالجباية على مدى 6 أشهر، إلا أن الالتزام بالجباية كان ضعيفاً جداً، ولم يتم تحقيق النصاب المالي للجباية، فضلاً عن تشكيك البعض في عمل الوحدة نتيجة الخلل بالوعود التي قطعتها فيما يتعلق بعدد الضخات

وتابع «الخضر»: «إن تكلفة الضخة الواحدة تبلغ 224000 ليرة وإذا تم حسابها على مقدار 5 ضخات سيكون المبلغ بالدولار ما يقارب 21961 دولار، أي لدينا عجز شهري ما بين ألفين إلى 2200 دولار تقريباً، ومبالغ الجباية للأسف ضعيفة لا تحقق الغاية لذلك».

وحول الشبكات التالفة والمناطق التي لا تصل إليها المياه، قال «الخضر»: «لدينا ثلاث مناطق لا تصلها المياه أبداً، وهي (المنطقة الشمالية) ما قبل طريق دمشق- اللاذقية، وما يقارب خمسة إلى ستة بيوت عند الجسر الجنوبي بالإضافة إلى منطقة التليل والى الجنوب قليلاً، ولدينا شبكة صالحة ولا يوجد خلل فيها ولكن الموقع الجغرافي لهذه المناطق هو المشكلة، لأن أغلبها خارج المخطط التنظيمي، وبالرغم من تزويدها بالشبكات إلا أن هذه المناطق ترتفع عن منسوب المياه أي أعلى من الخزان حتى لو تمت عملية الضخ لساعات أكثر فإن المياه لن تصل».

وأضاف: «إن وصول المياه لا يتم إلا في حالة واحدة فقط، وهي استمرارية الضخ على مدار الأربع وعشرين ساعة، والذي يؤدي بدوره إلى وصول المياه إلى أبعد نقطة في المدينة، كما حدث في الشهر العاشر من العام الفائت، حيث تمت عملية تغذية المدينة عبر الخط الإنساني (التفريغ)، واستمرت لمدة 41 يوم وصلت المياه إلى جميع المناطق دون استثناء والسبب كان أن عملية الضخ تمت على 22 ساعة ضخ في اليوم، وبذلك يتم ضغط الشبكات بشكل جيد».

وأشار إلى أن عدم توفر التيار الكهربائي، وعدم القدرة على الضخ المتواصل، وقلة الموارد أدى إلى ظهور هذه المشاكل.

وفيما يتعلق بنقل المياه عبر الصهاريج للمناطق التي لا تصلها مياه المؤسسة أوضح «الخضر»: «أنه على الرغم من ارتفاع تكلفته لكن المؤسسة حرصت على إيصال مخصصات المواطنين بما يتناسب مع عدد الضخات الشهرية للمناطق التي لم تصلها المياه.

وحول مطالب الأهالي بإصلاح الخطوط التالفة قال مدير المؤسسة: أن هناك عدة مشاكل في بعض البيوت الموجودة في داخل المدينة إذا أن بعض البيوت لا تصلها المياه بشكل كامل، ويعود ذلك إلى وجود ضعف في الخطوط، مشيراً إلى أن عملية استبدال بعض الخطوط جارية، وإن وحدة المياه في سراقب قامت بإصلاح أحد الخطوط واستبداله بأنابيب بلاستيكية مناسبة للشرب وذلك بعد أن انتهت صلاحية الخط القديم، ويعتبر هذا الخط عقدة وصل بين السوق والحي الشمالي ويمتد إلى جزء من الحي الغربي مبيناً أنه في حال وجود مسافة زمنية بين الضخات فإن ذلك يؤدي إلى زوال الضغط في خطوط الشبكة ما يؤخر وصول المياه إلى بعض المنازل.

وأكد الخضر أن الشبكات صالحة للعمل ولكن الضخات تحتاج إلى عدد كافي من الساعات لكي تصل إلى جميع الأحياء والمنازل، ولكن الأمر مرهون بالدعم فعدد ساعات الضخ قليل إلا في حال عمل الخط الإنساني، أو اكتملت دفعات المنظمة الداعمة، وتعاون الأهالي في الجباية، حينها تكون الأمور أفضل.

وطالب مدير مؤسسة المياه في سراقب من الأهالي التعاون مع المؤسسة في عملية الجباية المطلوبة حتى يكون لديها مخزون استراتيجي للأشهر القادمة وخاصة في فصل الصيف بعد انتهاء عقد المنظمة في 2017/4/30، مشيرا إلى أن النجاح في عملية الجباية سيكون له دور إيجابي في التقارير المرسلة الى المنظمات المانحة وبالتالي سيساهم في تمديد المشروع المشروط بالجباية.

بنش، حلول مؤقتة لمشكلة المياه والمعاناة مستمرة

في مدينة بنش أيضاً، تبرز مشكلة المياه كإحدى أكبر التحديات التي تواجه المجلس المحلي والأهالي على حد سواء.

«أحمد زين الدين» أحد أهالي مدينة بنش قال لـ «زيتون»: ينقصنا الكثير من الخدمات ولعل أهم الخدمات هي تأمين المياه، لاسيما في ظل عجز المجلس المحلي ومؤسسة المياه على ضخ المياه.

بينما أوضح «عمر حاج قدور» أحد النشطاء في المدينة أن هناك غياب كامل منذ أكثر من شهر ونصف للمياه، وأن الأهالي يعانون بشكل كبير جراء انقطاع المياه.

رئيس المجلس المحلي في مدينة بنش «فاضل حاج هاشم» قال لـ «زيتون»: «تحتاج المياه إلى كلفة تشغيلية ضخمة نتيجة لغياب التيار الكهربائي، أن تجمع غوث قام بضخ المياه لمدة شهرين بكلفة بلغت 30000 ألف دولار، وهذا رقم كبير في ظل عدم وجود آلية للجباية، وبعد ذلك تعطلت المولدة الرئيسية»، مشيراً إلى أن المجلس المحلي يعمل حالياً على تأمين مولدة بديلة.

أوضح «حاج هاشم» أن المجلس يقوم حاليا بدراسة لوضع آلية للجباية، وفي حال تم التوافق عليها مع الفعاليات سيتم عقد سلسلة من اللقاءات مع المواطنين لشرح هذه الخطوة المهمة وأخذ آرائهم واقتراحاتهم للوصول للنتيجة الأمثل.

وفي خطوة للتخفيف من معاناة الأهالي، وكحل مؤقت، قامت جمعية سابقً بالخيرات وهي إحدى الجمعيات التي تنشط في المجال الخدمي والتربوي والإغاثي، بحفر بئر خيري.

وحول ذلك قال مدير جمعية سابق بالخيرات «فراس علي باشا» لـ «زيتون»: «قامت جمعية سابق بالخيرات بحفر بئر ماء خيري في مدينة بنش وتعاقدت مع عدد من الصهاريج، وذلك لتخفيف العبء عن المواطنين ومنع استغلال أصحاب الصهاريج لهم».

يتفق الجميع على أن عودة جباية فواتير المياه من المواطن هي الحل الوحيد لاستمرار ضخ المياه ووقف الأزمة بما يساهم بشكل فعلي على المساعدات التي تأتي من المنظمات الداعمة، ما يتطلب تعاون المواطن بالدرجة الأولى ووجود سلطة مدنية وإدارية قادرة على تنظيم الجباية بشكل عادل وفعال.

مؤسسة إكثار البذار في سراقب.. جهود مبذولة لتحسين الإنتاج

أقامت المؤسسة العامة لإكثار البذار فرع سراقب الأحد 15 كانون الثاني، ندوة إرشادية بعنوان إدارة آفة فأر الحقل ومكافحة الأعشاب وخدمة محصول القمح ، وذلك في منتدى بوابة إدلب.

وتم خلال الندوة شرح الآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية وعمليات المكافحة بالمبيدات ومناقشة بعض إستفسارات المزارعين حول كل مايتعلق بالزراعية وتحسينها.

كما تحدث الدكتور» خالد الطويل» محاضر في كلية الزراعة بجامعة حلب الحرة عن أهمية القمح كغذاء نباتي يتم من خلاله إستثمار الحبوب لصناعة الخبز وكغذاء حيواني يتم صناعة التبن الذي يغذي الحيوانات من بقايا إنتاجه ، بالإضافة إلى شرح الآفات والأمراض التي تحد من كمية إنتاجه وأهم المبيدات التي تحافظ على جودة الإنتاج وتحسينه والمستخدمة في مكافحة الأعشاب التي تنمو في حقول القمح والشعير.

«عمار المحمد «مدير مؤسسة الإكثار قال لزيتون: نحن كمؤسسة زراعية نعمل بشكل مستقل والهدف من هذه الندوة هو إفادة الإخوة المزارعين ودعمهم لتحسين إنتاجهم ، واهتمامنا تركز على البطاطا وبعد ذلك توسعنا بالعمل وشمل القمح وكل مايتعلق بالمحاصيل الزراعية من أسمدة ومبيدات وسيتم ت سيع عملنا إلى أكثر من ذلك خلال العام الحالي.

وأوضح أنه في بداية التأسيس عام 2013 كان هناك فرعين فقط وحاليا أصبحت تسعة فروع تابعة للمؤسسة وهي درعا ، القنيطرة ، دمشق ، تلبيسة في حمص ، جسر الشغور ، حلب الشمالي والغربي ، حماه وفرع إدلب مركزه في سراقب.

وعن الخطة المستقبلية قال: سنقوم بمساعدة المزارعين وتقديم الخدمات لهم وإعادة زراعة الأشجار المقطوعة بسبب الفوضى.

كما» أكد» أن المؤسسة ستقوم بإعادة أصناف القمح وإنتاج المراحل العليا من البذار والسعي إلى إنشاء محطة أبحاث صغيرة في تركيا لإستعادة أصناف القمح المفقودة وإنشاء مخبر صحة البذور بالإضافة إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية لإنتاج بذار القمح.

«أحمد شعبان « نائب المدير والمشرف على الأراضي الزراعية قال لزيتون : من خلال هذه الندوة قمنا بشرح كل مايتعلق بالأراضي الزراعية والأمراض التي تصيب المحاصيل من أجل أفادة المزارعين في معرفتهم للأمراض ومعالجتها بالمبيدات الخاصة لكل مرض.

«وأضاف» أن الهدف من ذلك هو توعية المزارعين من أجل إنتاج أفضل وتجنب الآفات التي تصيب المزروعات ومعرفة أصناف المبيدات الخاصة لعلاجها.

«وأشار « نحن نقوم في موسم الحصاد بالخروج إلى الأراضي الزراعية من أجل تحضير التربة وإضافة الأسمدة والبذار قبل الزراعة ومتابعة المحصول وعمليات الري المقبلة بالإضافة إلى أخذ عينات من محصول القمح والإشراف عليها وإعطاء التعليمات للمزارع في خطوة هامة لتقديم كل الخدمات للأخوة المزارعين لتحسين الإنتاج فيما يعود بالفائدة على الجميع.

مخابز إدلب وحكاية الرغيف

أحلام كثيرة تراود السوريين منذ أكثر من ستة أعوام, تبدأ بالأمن والأمان والعودة لمنازلهم وتوقف بحر الدماء, ولا تكاد تنتهي عند تأمين رغيف الخبز بسعر مقبول يعينهم وعائلاتهم على البقاء أحياء.
أزمة الخبز ليست بجديدة فمنذ انطلاق النزاع, والمناطق المحررة تشهد شحاً في هذه المادة لأسباب عديدة, تبدأ من صعوبة توفير القمح والطحين وندرة المازوت وارتفاع ثمنه أو قصف المخابز إلى الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات والمنظمات الخارجية.

ياسمين محمد

أفران سراقب.. رغيف صغير وجودة أقل

في سراقب لا يختلف المشهد كثيراً عن باقي مناطق المحافظة، والتي تتمثل بصعوبة توفير الطحين في أغلب الأحيان، حيث يوجد في المدينة ثلاثة أفران لا تكفي لما يقارب 40 ألف نسمة إضافة إلى الكثير من النازحين، منها فرنان يتبعان للمجلس المحلي يقومان بتغطية مدينة سراقب بالخبز بالإضافة لفرن «الوصال» للقطاع الخاص، وبعض الأفران الأخرى في القرى المجاورة.

«محمود جرود» مدير الأفران في سراقب قال لـ «زيتون»:

«المجلس المحلي يمتلك فرنين في مدينة سراقب, الفرن الشرقي والفرن الجديد، وفرن ثالث للقطاع الخاص, ولدينا طاقة إنتاجية تبلغ 4 طن لكل فرن بمعدل 3800 ربطة يومياً, ومعدل الدوام يتراوح مابين 10 إلى 12 ساعة في اليوم.

وأكد الجرود أن ستين معتمداً في سراقب موزعين جغرافياً في المدينة وأطرافها مثل (تل الرمان, الشيخ منصور, ومنطقة الدوير) ويوجد معتمدين تابعين للمجلس المحلي يتم توصيل الخبز إليهم حسب الكمية المنصوص عليها في رخصهم.

وأضاف مدير الأفران: «في الوقت الحالي هناك معاناة من قلة الدعم، فقد قدمت منظمة الإحسان نصف كمية الطحين ونصف كمية الخميرة لمدة شهر, ولكن توقف الدعم حالياً منذ عشرة أيام».

في الوقت الذي كان فيه سعر الربطة الواحدة 180 ليرة سورية، قمنا بتوفير الطحين والخميرة بأسعار منافسة في الأسواق المحلية، وتم تخفيض سعر الربطة إلى 160 ليرة سورية، وبالرغم من توقف الدعم والتكلفة الباهظة في سعر المازوت (500 لتر للمولدة والحراقات أي ما يعادل 300 ألف ليرة سورية بشكل يومي)، عاد سعر الربطة إلى 150 ليرة سورية بوزن 900 غرام وعشر أرغفة في الربطة مع وزن للعجينة يبلغ 105 غرام، مما جعل حجم الرغيف أصغر والجودة أقل، بعد أن كان وزن الربطة 1450 غرام و 12 رغيف وبسعر 150 ليرة سورية، لكن وزن العجينة كان آنذاك 140 غرام.

وعن الفروقات في الأسعار والجودة أوضح «الجرود»: إن الأفران في محافظة إدلب بشكل عام ليس لها إدارة موحدة وكل فرن يتبع لإدارة منفصلة عن الأخرى وبدعم من جهات مختلفة, فالأفران في تفتناز تختلف عن الأفران في سراقب أو في سرمين ولهذا السبب تتفاوت الأسعار بين البلدات والمدن بالإضافة إلى اختلاف الجودة بحسب الدعم المقدم لكل منطقة.

أما فيما يتعلق بالأفران الخاصة قال: تقوم هذه الأفران بالتسوق والحصول على الطحين من مصادر عديدة، ما يعني عدم وجود سعر موحد ضمن المدينة، فسعر الربطة في هذه الأفران يصل إلى 200 ليرة سورية, وهناك مواطنون يضطرون لشرائها بهذا السعر، بسبب عدم تسجيلهم أو النزوح وعدم استقرارهم, ومن المفترض أن يكون هناك رقابة داخلية من قبل المجلس المحلي لتوحيد سعر الخبز ضمن البلدات والمدن بالإضافة إلى اختلاف الجودة بحسب الدعم المقدم لكل منطقة.

كل فرن يتبع لإدارة منفصلة عن الأخرى وبدعم من جهات مختلفة, فالأفران في تفتناز تختلف عن الأفران في سراقب أو في سرمين ولهذا السبب تتفاوت الأسعار بين البلدات والمدن بالإضافة إلى اختلاف الجودة بحسب الدعم المقدم لكل منطقة.

سراقب.

وعن الآلية التي اتبعها المجلس المحلي في تحديد الإنتاج أضاف «الجرود»:

قام المجلس المحلي بإجراء مسح لسكان المدينة وعلى أساس هذا الإحصاء تم تحديد الإنتاج للأفران بشكل يومي, ولكن الواقع يقول أن سراقب تحتاج إلى فرن آخر، لأننا بحاجة إلى 12 طن يومياً من العجين، ولا ينتج مخبزا المجلس المحلي سوى حوالي 8 طن فقط, وبالنسبة للنازحين من ريف حلب فيقوم مجلس الشورى بالتعاون مع مكتب الإغاثة بتأمين حوالي 500 ربطة مجاناً وبشكل يومي.

«مصطفى زيدان» أحد أهالي سراقب قال «لزيتون»:

«لدي تسعة أولاد والمجلس المحلي خصص لكل بطاقة عائلية ربطة خبز واحدة وهي لا تكفي بالنسبة لعائلتي, ولكن أحصل في أكثر الأحيان على كمية إضافية من المعتمد من فائض الخبز الزائد بسبب غياب بعض العائلات أو تخلي البعض عن مخصصاتهم, فيقوم بإعطائي مثلا ربطتين أو ثلاث ربطات حسب الفائض المتبقي لديه, وفي حال لم يكن هناك كميات زائدة أقوم بشراء الخبز من الأفران الخاصة ولكن بسعر مرتفع قليلاً عن خبز المعتمد.

أهالي معرة حرمة.. خبزنا غير صالح للأكل

لا تختلف مشاكل بلدات ريف إدلب الجنوبي عن مثيلاتها في باقي المحافظة فانقطاع مادة الطحين المتكرر، والقادم من تركيا، فضلاً عما كانت توفره منظمات الإغاثة لسد الحاجة المتزايدة على مادة الخبز، وخاصة في ظل تزايد أعداد السكان في المحافظة بشكل عام، جراء عمليات الهجير الديمغرافي الذي يقوم بها النظام بحق المدن والبلدات السورية، بالإضافة إلى النقص الكبير في مادة القمح نتيجة سنوات الجفاف السابقة، التي كانت تؤمن جانباً من حاجات المواطن، كل هذا إضافة إلى قلق المواطن من زيادة أسعار مادة الخبز بشكل دائم.

«أبو خالد» من أهالي معرة حرمة قال لـ «زيتون»:
إضافة إلى سوء الخبز ولونه الأسمر وعدم نضوجه، فصغر حجم الرغيف ووزنه الخفيف، هو ما يميز خبزنا في البلدة، لدي عائلة مكونة من ثمانية أفراد تحتاج يومياً إلى خمس ربطات من الخبز أي ما يعادل /750/ ليرة سورية، هذا الوضع أتاح المجال لتجار «الحر» كي ينشطوا، فهم يؤمنون النقص بمادة الخبز للسوق، بالتعاون مع أصحاب الأفران الخاصة التي كثر انتشارها، ويحدد التاجر عدد الأرغفة في الربطة الواحدة ووزنها وسعرها، وما من رقيب ولا حسيب.

و قال رئيس المجلس «ممدوح الريا» في اجتماع للمجلس المحلي في بلدة معرة حرمة عن موضوع الخبز:
«يسعى المجلس دائماً لتأمين مادة الخبز ومادة الطحين التي تزوده بها بعض المنظمات الإغاثية، كما يقوم بالتعاقد مع الأفران الخاصة لإنتاج الخبز بأسعار مخفضة، ومع هذا تبقى ربطة الخبز ذات الوزن «900» غرام بسعر ما يعادل «150» ليرة سورية، لكن حين تحدث انقطاعات في بعض الأحيان لمادة الطحين أو نقص في مادة المازوت التي تشغل الأفران، ينشط التجار أو ما يسمون « تجار الحر» بتأمين نقص السوق، ولكن ضمن شروطهم الخاصة التي تتعلق بالجودة والوزن والسعر.

ويشتكي المواطن «أحمد الأحمد» من أهالي معرة حرمة من سوء الخبز ورداءته لـ «زيتون»:
«**الخبز الذي نحصل عليه اليوم هو من صنع الأمس وغير صالح للأكل إضافة إلى انخفاض وزنه يبلغ سعر الربطة /250/ ليرة سورية**».

أحد الأهالي المطلعين على عمل الأفران عزا سوء الوضع إلى غياب الجهات الرقابية على عمل الأفران وطريقة تشغيلها وهي أهم أسباب المشكلة برأيه، ويرى الحل بقيام الأهالي بزيادة المساحات المزروعة من مادة القمح لتأمين حاجتهم من هذه المادة وتصنيع خبزهم بشكل منزلي وهو ما يخفف الاعتماد على المنظمات، ويخفف الضغط على الأفران.

«حسام» من أهالي البلدة قال: «يجب أن تكون هناك جهات مختصة للرقابة على عمل الأفران والمخابز، وذات صلاحيات واسعة، وسلطة عملية لتوحيد الوزن والسعر والجودة، وتجنباً لعدم حدوث انقطاع في الخبز، أو العبث المستمر بهذه المادة».

بنش.. إدارة جيدة تنتج خبزاً مميزاً

يعتبر الفرن في مدينة بنش والذي يشرف عليه تجمع غوث من المؤسسات الناجحة في المدينة، فهو يشتهر بجودة خبزه على مستوى المنطقة كما يقول «محمد الحسن» من أهالي بلدة آفس لـ «زيتون»: «أنا آتي إلى بنش يوميا لأشتري الخبز لأنه الأكثر جودة من أي خبز آخر في المنطقة ولم نعد نستسيغ أيا من خبز الأفران الأخرى.

ويقارن «عمر حاج قدور» أحد أهالي بنش جودة الخبز في المدينة عن الخبز المنتج سابقاً بقوله: «يتميز مخبز بنش بإدارته الجيدة وقد ظهر حسن الإدارة بعد الإدارة السابقة التي تسببت في انقطاع الطحين عدة مرات، كما كانت جودة الخبز أقل بكثير بسبب نوعية الطحين فضلاً عن التخبط في القرار لدى الإدارة السابقة، لكن الآن الوضع مختلف والخبز نوعيته أصبحت ممتازة ولا توجد أية مشاكل في جودة الخبز، كما تقوم إدارة المخبز بتوزيع الخبز المجاني على الأيتام والفقراء».

«محمد حامدي» من بنش قال: «الخبز في المدينة جيد جداً لكن المشكلة الآن أنه تم منذ عدة أيام رفع سعر الربطة إلى /150/ ليرة سورية، كما تم إنقاص وزنها حيث أصبح وزن الربطة 900غرام بدل 1450غرام، أتمنى أن يعود سعرها كما كان سابقاً، لأن السعر الجديد يشكل عبء كبير علينا كمواطنين، خاصة بالنسبة لي فقد كنت أستهلك 3 ربطات يومياً أما الآن فأنا بحاجة ل5 ربطات يومياً».

«الخبز في المدينة جيد جداً لكن المشكلة الآن أنه تم منذ عدة أيام رفع سعر الربطة إلى /150/ ليرة سورية، كما تم إنقاص وزنها حيث أصبح وزن الربطة 900غرام بدل 1450غرام، أتمنى أن يعود سعرها كما كان سابقاً، لأن السعر الجديد يشكل عبء كبير علينا كمواطنين»

موقف الجهات الداعمة

وحول انقطاع الدعم ورفع سعر الخبز والأسباب التي أدت إلى نجاح الفرن في مدينة بنش، قال مسؤول الفرن في تجمع غوث «أسعد فلاحة»:

«**بالنسبة لتوقف الدعم فقد توقف دعم الطحين المقدم من منظمة «إحسان» والتي كانت تقدم نصف كمية الطحين المخبوز يوميا بالإضافة إلى نصف كمية الخميرة، تم إخبارنا بأن التوقف جاء بسبب أمور لوجستية، أما بخصوص جودة الخبز فنحن نراقب جودة الخبز بانتظام، وتم تعين شخص مختص مهمته مراقبة جودة الخبز وضبطها للوصول لأفضل جودة ممكنة والحفاظ عليها، كما أننا نستمع لآراء المواطنين واقتراحاتهم بشكل مستمر ونأخذ ببعض مقترحاتهم إن كان فيما يخص جودة الخبز أو بالنسبة لآلية التوزيع من حيث الوقت ونقاط التوزيع، حاليا نبحث عن مصدر دعم للطحين إذ أن الربطة تكلفنا حاليا 179 ليرة سورية ونقوم ببيعها ب 150 ليرة سورية**».

هذا وأشار «محمود جرود» مسؤول الأفران في المجلس المحلي بسراقب إلى إمكانية عودة الدعم، حيث هناك جهود لإنتاج مادة الخبز بشكل جيد بالتواصل مع منظمة «الإحسان» التي مازال عقدنا مستمرا معها، والتي أبلغتنا بأن أقصى حد لعودة الدعم في 10-2-2017 كونها توقفت عن دعمها منذ حوالي العشرة أيام بسبب أمور لوجستية متعلقة مع منظمة (كوول) في تأمين الدقيق، لتعود مادة الخبز مدعومة وبجودة ممتازة.

البنية القانونية للمؤسسات الخدمية ومدى الحاجة لها

لا يختلف اثنان على أن المؤسسات وفصل السلطات هي أساس بناء الدول، وبقدر ما تكون مؤسسات الدولة قوية ومنظمة بقدر ما ينعكس ذلك على الدولة والمجتمع، وتمكن هذه المؤسسات الناس من أن يمارسوا حقوقهم وواجباتهم بما يتوافق مع القانون، بعيدا عن الارتجالية والعشوائية والتسلط الشخصي.

ولكي تنجح أي مؤسسة في عملها لابد أن يكون لها نظاما داخليا يحدد عملها وينظمه ويخدم الأهداف التي وجدت لأجلها، كما ينظم علاقتها مع الآخرين أفرادا ومؤسسات، إضافة لتحديده آلية انتقال السلطات وطرقها، وذلك لتستقل المؤسسة عن الأفراد القائمين عليها ويضمن استمرارها بصفة اعتبارية مستقلة.

أحمد نجيب

ولتطبيق القوانين والأنظمة في المؤسسات لابد من وجود هيئات رقابية تشرف على تطبيقها من قبل الموظفين، وتعتبر هذه الهيئات هي صلب تكوين المؤسسات وضمانة لها.

وبعد خروج مناطق واسعة في سوريا عن سيطرة النظام، كان لابد من وجود مؤسسات تعمل على تنظيم المجتمع وتسعى لتأمين احتياجاته الأساسية، ومع تطور الثورة واستمرارها تطورت هذه المؤسسات وتوسع عملها، فتم إنشاء المحاكم والمنظمات المدنية والمجالس المحلية، لكن الكثير من هذه المؤسسات لم ترقى إلى المؤسساتية المطلوبة.

النظام الداخلي حبر على ورق

لعل غياب الجهة الرقابية وحب الاستئثار بالسلطة بالإضافة إلى ضعف الخبرة في العمل المؤسساتي هو السبب في عدم وجود أو تطبيق القوانين والأنظمة بالشكل الصحيح، كما يرى الحقوقي «أحمد الخالد» في حديثه لـ «زيتون»:

أن «هناك ضعف كبير في تطبيق النظام الداخلي من قبل العاملين في المؤسسات والمحاكم الشرعية، فعلى سبيل المثال أغلب المحاكم الشرعية لا يوجد فيها نظام تقاضي مكتوب يرقى إلى مستوى مقبول، إذ لا بد هنا من وضع نظام للتقاضي يكون مدوناً ومعلن، حتى يعرف الخصوم حقوقهم وواجباتهم، وهذا النظام يجب أن يوضع من قبل قضاة ومختصين من ذوي الخبرة والكفاءة».

وأضاف «الخالد»:

«هناك الكثير من المؤسسات تقوم على أساس (الرجل الواحد) الذي يصطفي عدداً من الموالين له والمنفذين لأوامره دون أي اعتراض، ويدّعون بأن عملهم مؤسساتي يطبقون فيه النظام الداخلي، هذا بالإضافة إلى عدم وجود سلطة رقابية عليهم من أي جهة، فالعديد من الجمعيات والمؤسسات تعتبر أن لا سلطة عليها، ولا تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها، وهي تعمل بجهود شخصية، وأن من أنشئ هذه المؤسسة أنشأها بجهد شخصي فهي بالتالي ملكاً خالصاً له».

وعن وضع المحاكم الشرعية قال «الخالد»:

«مؤخرا تم وضع بعض القوانين والأنظمة التي تنظم إلى حد ما عمل المحاكم الشرعية ونظام التقاضي، لكن الالتزام به بشكل جيد يمثل تحدٍّ آخر».

وأضاف: «بشكل عام إذا ما نظرنا إلى عمل أغلب المؤسسات في المناطق المحررة نجد أن جميعها أو معظمها تمتلك نظام داخلي، لكن يبقى الالتزام بتلك الأنظمة المعيار الحقيقي الأبرز لعمل المؤسسة».

«أحمد الأحمد» أحد المؤسسين لـ «تجمع طلبة بنش» وهي مؤسسة ثورية قال لـ «زيتون»:

«بعد تأسيس التجمع قمنا بوضع نظام داخلي يحدد أهداف التجمع ويعرفه ويحدد آلية عمله، واستعنا بأحد الحقوقيين لكتابته وحاولنا الالتزام به قدر المستطاع كوننا نحن من قمنا بوضعه، لكن تغير الشخصيات التي تعاقبت على التجمع وتغير الظروف، أدت إلى أن يصبح النظام الداخلي من الماضي».

«صهيب عبيد» أحد العاملين في إحدى المنظمات المحلية قال لـ «زيتون»:

«أعمل مع منظمة محلية، لم أطلع على النظام الداخلي فيها، لكن من خلال العقد أعرف مسؤولياتي وواجباتي، كما أني عملت مع عددٍ من المؤسسات الأخرى، بالنسبة للنظام الداخلي كان دائماً موجوداً، لكن غالباً ما يوضع بشكل يناسب الأشخاص المؤسسين، أعتقد أن المجالس المحلية هي من أكثر المؤسسات التزاماً بالنظام الداخلي، فهي المسؤولة أمام الأهالي، ويحق لأي مواطن أن يعرف كيف يتم اختيار أعضائه ومتى، وبإمكانه أن يشارك ويراقب عمل تلك المجالس، الأمر الذي لا ينطبق على أي مؤسسة أخرى».

أنظمة وقوانين تلبي الاحتياجات

وتقول بعض المؤسسات إن النظام الداخلي وضع من أجل أن يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسة والعاملين فيها، ومن الطبيعي أن تصاغ تلك القوانين بما يمكنها من تحقيق غاياتها، ووجود بعض التجاوزات التي تحدث أحيانا أو بعض التقصير هو نتيجة الظروف، لكن يتم الرجوع إلى النظام الداخلي مباشرة في حال حدوث أي خلل أو مشكلة، ويتم حلها عن طريق اللوائح والأنظمة الموجودة فيه.

رئيس المجلس المحلي في مدينة بنش «فاضل حاج هاشم» يرى بأن المجلس يلتزم بالنظام الداخلي إلى حد كبير من حيث المهام والواجبات وآلية اتخاذ القرار، توجد أحياناً بعض التجاوزات على النظام الداخلي، لكنها تجاوزات آنية ومحدودة وفردية, لا تستمر طويلاً، فوجود النظام الداخلي شيء أساسي في مجلس بنش، فنحن محاسبون عن أي قرار يتم اتخاذه، لذلك لابد من وجود آلية واضحة لاتخاذ القرار».

وكان لتنسيقية مدينة بنش والتي تعد من أقدم التنسيقيات تجربة مع النظام الداخلي، مدير التنسيقية «محمد حاج قدور» قال لـ «زيتون»:

«لم يكن لدينا نظاماً داخلياً في بداية التأسيس، لكن بعد تعرض التنسيقية لعدد من المشاكل والمطبات بين الأعضاء، والتي أثرت على عملنا، كان لابد من التفكير بصياغة نظام داخلي يحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات وآلية اتخاذ القرار وانتخاب المدير، حيث قمنا بوضع نظام داخليٍّ بعد الاطلاع علىً عدد من الأنظمة الداخلية لبعض المؤسسات المدنية، وصغنا نظاماً يحاكي هذه القوانين ويحقق أهداف التنسيقية ورؤيتها».

وأضاف «حاج قدور»: «بعد وضع النظام الداخلي أجبرنا على الالتزام به كون عدد الأعضاء قليل وكان من السهل ضبط الأمور وخلق

انسجام في العمل، إذ يضم النظام الداخلي لوائح للعقوبات ونظام للرواتب وآلية انتخاب المدير والفترة الزمنية لانتهاء منصبه».

مؤسسات متميزة لأنها لم تتغير

ولأن إسقاط النظام يختلف عن إسقاط الدولة ومؤسساتها فالحفاظ على مؤسسات الدولة هو واجب وطني على الجميع أن يتحمل مسؤوليته، وبمحاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه المؤسسات التي تعتبر حقاً لكل سوري، تم الحفاظ على بعض هذه المؤسسات بعد رحيل النظام عن محافظة إدلب، كما يقول المحامي «زهير عساف» الذي يرى بأن المحافظة على السجل العقاري كان أمراً جيداً، كما تمنى أن يتم تفعيل كافة المؤسسات الخدمية مثل السجل العقاري والسجل المدني.

ويضيف «عساف»: «الإبقاء على السجل العقاري كما هو دون تغيير لوائحه الداخلية، وفّر الكثير على الأهالي، ويعمل حتى اليوم بشكل ممتاز نظراً لأن جميع العاملين فيه هم من الموظفين السابقين ولديهم خبرة جيدة، كذلك هو الحال بالنسبة للسجل المدني الذي أبقى على نظامه وموظفيه، فأنت حينما تأتي بموظفين جدد هذا يعني أنك تبدأ من الصفر».

«محمد السيد» أحد المواطنين المراجعين في السجل المدني قال لـ «زيتون»:
«بالنسبة لعمل السجل المدني فهو جيد لم يتغير بطريقة عمله أي شيء، سوى أن الأوراق أصبحت غير معترف عليها في مناطق النظام، قمت بتسجيل ولدي هنا في النفوس كما قمت بتسجيل زواجي في وقت سابق، ولكن لا يمكن استخدام هذه الأوراق سوى في المناطق المحررة، فلا يمكنني استخدامها خارج سوريا».

«أبو محمد» أحد العاملين في السجل المدني وضح ما طرأ من تغيير على عمل السجل بقوله لـ «زيتون»:
«لم نتوقف عن العمل مع بدء الثورة كما تابعنا فيه بعد خروج النظام من إدلب، لكن النظام أوقف اعترافه بمؤسستنا بعد خروجه، فكل الأوراق التي نصدرها بحاجة لتوقيع من حماه والكثير من الناس لا يستطيعون الذهاب إلى حماه، نحن نقوم بتحديث السجلات بناء على عقود الزواج والطلاق وشهادات الولادة والوفاة ونحفظها في سجلاتنا ونطبق نفس النظام الذي كنا نعمل عليه زمن النظام».

رأي مركز آفاق للدراسات والاستشارات القانونية

وفي ظل هذا الواقع القانوني الصعب للمؤسسات في المناطق المحررة قال القاضي المنشق ومدير مركز آفاق للدراسات والاستشارات القانونية «زياد الباشا» لـ «زيتون» مجيباً عن رؤيته حول الحالة التنظيمية بالنسبة للمؤسسات الخدمية من حيث القوانين والأنظمة الداخلية المعمول بها في تلك المؤسسات:

«أغلب المؤسسات في المناطق المحررة تمتلك نظاما داخليا, إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في تطبيق هذه الأنظمة الداخلية على أفراد المؤسسة، فأغلب العاملين لا يتقيدون بالنظام الموضوع من قبلهم أنفسهم، أو أنهم لا يملكون الكفاءات القانونية لتحديد واجباتهم والتزاماتهم وحقوقهم التي يتمتعون بها من خلال النظام الداخلي، وتكون مرجعياتهم في تحديد ذلك قوة الشخص الذي يترأس الدائرة أو المؤسسة الخدمية.

وحول دور المركز في تقديم يد العون والمساعدة لتلك المؤسسات في إنشاء البنية القانونية التي تضمن سلامة العمل وشفافيته قال «الباشا»:
«نحن في مركز آفاق نقدم الخدمات القانونية عن طريق مركزنا الرئيسي الموجود في إدلب، عبر تقديم النصائح والإرشادات القانونية، حينما تقوم أي مؤسسة بإعداد نظام داخلي فبإمكانها أن تستعين بنا أثناء صياغة نظامها الداخلي, وبدورنا نقوم بدراسة أي مؤسسة وآلية عملها قبل وضع النظام الداخلي لها، ومن ثم نقدم لها النظام الذي يناسب إطار عملها وآلية تشكيل إدارتها، ومن المفيد أن يتضمن النظام الداخلي نظام رقابي لتطبيق أحكام النظام الداخلي ومراعاة تنفيذ أحكامه».

وعن آلية اختيار النظام المناسب للمؤسسة وتفعيل الرقابة أضاف «الباشا»:
«يمكن الاستفادة من أي نظام سابق والاستعانة به لتنظيم واقع عمل أي مؤسسة، المهم أن يتم تطوير النظام السابق بما يتناسب مع المؤسسة القائمة على أرض الواقع، وبما يلبي احتياجاتها، ويمكن تفعيل مبدأ الشفافية ضمن أي نظام داخلي من خلال إعطاء دور للرقابة الشعبية على عمل المؤسسة».

نتائج غياب الأنظمة وعدم تطبيقها على العمل المؤسساتي

وأشار «الباشا» إلى غياب الأنظمة والقوانين المكتوبة عن عمل المؤسسات بقوله:
«غياب النظام أو اللوائح التنظيمية في أي مؤسسة هو في الواقع مضيعة للجهد والوقت، إذ أن عمل المؤسسات تحكمه الأنظمة واللوائح التنفيذية وهذا الغياب يؤدي إلى التخبط والعشوائية، وتكون المرجعية شخصاً أو فرداً، وبالتالي الانتقال من العمل المؤسساتي إلى السلطة الفردية المطلقة، فيما يراه مدير المؤسسة حكماً هو صحيح».

أما عن مساوئ غياب تلك القوانين المكتوبة عن عمل المحاكم على المجتمع فقد أكد «الباشا» إن غياب القوانين والإجراءات المدونة والمكتوبة عن عمل المحاكم يؤثر سلباً وبشكل مباشر على حياة الناس، فمن المعلوم أن نظام الإجراءات وجد لتنظيم سير عملية التقاضي، وبالتالي هو جزء من العدالة التي ينشدها الناس، وإن هذا الغياب يؤدي إلى تعدد المرجعيات واختلافها من شخص لآخر، ما يؤثر بشكل خطي على العدالة من حيث النتيجة.

وحدد «الباشا» من يمكنه وضع تلك القوانين من الأشخاص بقوله:
«إن وضع القوانين والأنظمة الداخلية بحاجة إلى أشخاص يتمتعون بالكفاءة والاختصاص من حيث الدراسة والخبرة العملية في المجالات القانونية المتعددة، ومن خلال إطلاعهم على أنظمة وقوانين أخرى، حيث تساعد هذه العوامل الأشخاص على وضع نظام داخلي لأي مؤسسة، من خلال فهمهم لأهداف المؤسسة ورؤيتها وفهم الواقع فهماً دقيقاً».
وأضاف:
«البعض يقومون بنقل وتحوير نظام داخلي من مؤسسة إلى أخرى، وهذا لا يؤدي الغرض المطلوب لعدم تلبيته حاجات المؤسسة المستهدفة».

ونصح «الباشا» القائمين على المؤسسات وخاصة القضائية في المحاكم الإسلامية القائمة حاليا في المناطق المحررة بإتباع نظام قانوني محدد لها ويكون مرجعا للجميع سواء الموجودين حالياً أو لمن سيأتون من بعدهم، فلابد لكل مؤسسة لكي تنهض بالمهام التي وجدت من أجلها، ولابد لجميع العاملين من الالتزام بهذا النظام من أجل النجاح، فلا يكفي أن تمتلك المؤسسة نظاما داخليا وهذا الأمر ينطبق أيضاً على المحاكم ففي معظم الأحيان لا تعتمد المحاكم على نظام داخلي يلزم القاضي قبل المتقاضي، كما أنه من المهم جداً الاعتماد على كافة الخبرات القانونية المتوفرة بين أيدينا قبل فقدانها، لأن فقدان هذه الخبرات يعني دمار المؤسسات والبلد الذي يبنى من خلال مثقفيه ومؤسساته.

ويرى الكثيرون أن سبب تبرم الأهالي من المؤسسات الخدمية العاملة هو في عدم التزام تلك المؤسسات بقوانينها وعدم نشر تلك القوانين للعامة، بشكل يضع المواطن كشريك ومراقب لعملها، ما يشعره بالإقصاء ويزيد من الشك بعمل تلك المؤسسات ومصداقيتها.

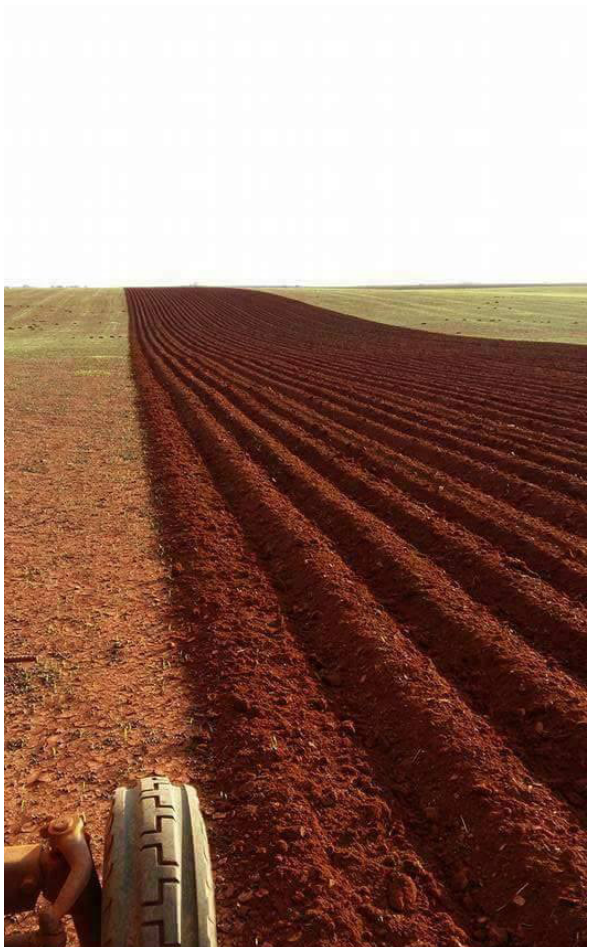

طريق الموت

لعبت الظروف التي تمر بها سوريا خلال الأعوام الستة الماضية على زيادة الضغوطات على المرأة السورية، وتحملها لأعباء تثقل كاهلها، لتجد نفسها إما زوجة معتقل أو أرملة شهيد أو زوجة مفقود، فضلاً عن كونها نازحة ومتشردة.

غادة باكير

أم عادل ذات السنوات الست وعشرون، والتي حملت غصة في قلبها سترافقها طيلة عمرها حسب تعبيرها، حالها حال العديد من السيدات السوريات اللواتي فقدن استقرارهن ومنازلهن، ولكن كارثة أم عادل أنها فقدت وطنها.

هي من باب سريجة في دمشق، وأم لثلاث طفلات لجين في الصف الثالث الابتدائي ولين في رياض الأطفال وبيان ذات العامين والتي لا تدرك ما يحدث حولها.

تم استدعاء زوجها وهو مدرس التربية الإسلامية في المدرسة الثانوية للخدمة في صفوف جيش النظام، ولم يجد أمامه سوى قرار الهروب من دمشق، وتولت أم عادل بيع المنزل من أجل تأمين مصاريف السفر وفترة الإقامة الأولى في تركيا، ريثما يجد زوجها عملاً هناك.

اصطحبت أم عادل حقيبتين من الملابس مع بناتها الثلاث، وهو كل ما تبقى لديها من ذكريات الوطن، لتبدأ رحلة شاقة في طريق السفر ما بين دمشق وإدلب.

لم يكن الطريق كما تخيلته، فبعد معاناة طويلة بدأت في 2016/11/20، للخروج من دمشق والصعوبات التي واجهتها على حواجز قوات الأسد، حيث تمت إعادتها إلى دمشق أكثر من مرة، قررت اللجوء لطرق الموت، لتسقط في دوامة المهربين ووعودهم وجشعهم لتتمكن من الوصول إلى محافظة إدلب في 2017/1/22، حيث اجتازت بذلك المحطة ما قبل الأخيرة للدخول إلى تركيا.

لم تكن «أم عادل» تتخيّل أنها ستواجه هذه الصعوبات، فقد كانت تظن أنها بمجرد وصولها إلى المناطق المحررة سترتاح من العذاب والشقاء.

ولكن هنا كانت المفاجأة، حيث وجدت أم عادل نفسها وبناتها الثلاث أمام العديد من الحواجز الجديدة، ولكن هذه المرة اختلف القائمون عليها، اختلفت أشكالهم وطريقة تعاملهم والأشياء التي يدققون عليها.. كل شيء اختلف عليها في محطتها الجديدة.

كانت أم عادل تظن أن هذه المناطق تنعم بالأمن أكثر من مناطق النظام التي يتحكم بها شبيحته ويداهم عناصره بيوتها، ولكن الجشع الذي وجدته يسيطر على النفوس هناك فاجأها، وأفقدها الأمل في أمور كثيرة، وغيّر حساباتها تماماً، فقد كانت أم عادل تظن أن ثمن منزلها الذي باعته سيؤمن لها ولعائلتها حياة لا بأس بها عند وصولها إلى تركيا، ريثما يجد أبو عادل عملاً يؤمن لهم حياة كريمة، ولكن ما حدث أن المبلغ ذهب مع الريح ما بين المهربين إلى إدلب، والمهربين من إدلب إلى تركيا، ودون جدوى.

فقد وجدت أم عادل نفسها وعائلتها رهينة منزل على الحدود السورية- التركية، يعود لأحد المهربين، ومع أناس غرباء لا تربطها معهم أية صلة، سوى أنها تتقاسم وإياهم ذل التشرد، وخوف البقاء في ذلك المنزل، وطعم الجوع والبرد، ومشقة محاولات شبه يومية للدخول إلى تركيا.

وتبقى أم عادل وعائلتها، حالها حال آلاف السوريين الفارين من بطش نظام الأسد، واستغلال تجار الحروب.

تنظر إلى تلك المسافة القصيرة التي تفصلها عن حلمها بمغادرة الأراضي السورية والدخول إلى تركيا، وتعيش مع القلق الجاثم على صدرها من أن يتبدد ذلك الحلم البسيط- المعقّد، بعد أن خسرت كل ما تملك من ممتلكات مادية ووطن، غير قادرة على الرجوع، وغير مدركة لما ينتظرها في الاستمرار، وجاهلة بنهاية المطاف على طريق الموت ورحلة الشقاء.

دمج الأطباء السوريين ضمن المراكز الصحية في تركيا..

خطوة إيجابية أم إفراغ للقطاع الطبي في الداخل

وضحة عثمان

أُعلن يوم الاثنين الماضي، عن مشروع افتتاح مراكز صحية خاصة بالسوريين ودمج الأطباء السوريين في قطاع الصحة التركي برواتب مرتفعة، وذلك في خطوة أولى نحو دمج الأطباء السوريين في تركيا في مجال العمل.

وفي إطار ذلك، بدأ عدد من الأطباء السوريين بالخضوع لدورات تدريب على النظام الصحي التركي في كل من مدن «هاتاي، ومرسين، وأورفة».

وجاءت هذه الدورات بعد اتفاق بين وزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة ووزارة الصحة التركية على توظيف الأطباء والممرضين السوريين في مراكز صحية خاصة بالسوريين في تركيا، حيث من المقترح أن يتم دمج 1160 طبيباً وممرضاً.

وتأتي أهمية افتتاح المراكز الصحية الخاصة بالسوريين في تركيا من تمكّن تلك المراكز من متابعة الشؤون الصحية للسوريين في تركيا.

الدكتور «غياث الحسن» طبيب في مشفى عين البيضا الميداني، قال في حديث خاص لـ «زيتون»: «إن افتتاح تلك المراكز وتوظيف كادر طبي وصحي سوري فيها، من شأنه يوفر فرص عمل للكثير من الأطباء والممرضين السوريين، وسيساعد الكثير منهم على العودة لممارسة مهنته، بعد أن اضطروا إلى هجرها لسنوات عديدة مضت، وعمل أغلبهم في مهن بعيدة عن اختصاصهم، إضافة للحد من هجرة الأطباء والممرضين الشباب إلى خارج تركيا».

وأضاف: «كما أن افتتاح تلك المراكز سوف يسهل التواصل بين المريض السوري والطبيب المعالج دون وجود عائق اللغة، إضافة إلى اختلاف طريقة المعاينة والتشخيص بين الطبيب السوري والطبيب التركي، مما يوفر جواً من الراحة والاطمئنان لدى المريض السوري».

وتابع «الحسن»: «وتأتي الأهمية الكبرى للمشروع أيضا من كون هذه المراكز الصحية سوف تسهم في تخفيف العبء والازدحام الذي تعانيه غالبية المشافي والمراكز الصحية التركية في المناطق التي يتواجد فيها السوريون، الأمر الذي أثار تذمر الكثير من المواطنين الأتراك من مزاحمة السوريين لهم في المشافي والمراكز الصحية التركية». وعن سلبيات هذه الخطوة، قال «الحسن»: «إن هناك تخوف من إفراغ الداخل السوري من الأطباء، حيث أن أغلب الأطباء العاملين في سورية قاموا بالتسجيل للعمل في تلك المراكز، وبذلك يزداد وضع واقع المراكز الطبية والصحية في سورية سوءً».

وتجدر الإشارة إلى أن هناك 3 ملايين لاجئ سوري يتواجدون على الأراضي التركية، يخضع غالبيتهم لنظام الحماية المؤقتة، ويستفيدون من الخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة التركية، حيث يحق للاجئين السوريين المشمولين بنظام الحماية المؤقتة الاستفادة من الرعاية الطبية المجانية في المشافي الحكومية التركية، والحصول على الدواء مجاناً من الصيدليات المتعاقدة معها.

الصيدليات العشوائية..
سبباً آخر للمعاناة في المناطق المحررة وإجراءات لإغلاقها

انتشرت الصيدليات العشوائية غير المرخصة في المناطق المحررة، منذ بداية الثورة السورية وحتى يومنا هذا، لتزداد تدريجياً مع الزمن، ما أثر سلباً على الواقع الصحي في هذه المناطق، حيث يزاول الكثير من الأشخاص ممن لا تتجاوز خبرتهم الـ 40 بالمئة في مجال الصيدلة، في ظل غياب كامل للرقابة على هذا القطاع المهم جداً في هذا الوقت الحرج، لاسيما في ظل القصف الأسدي الوحشي والأمراض والأوبئة التي انتشرت وهروب الكثير من العاملين في المجال الطبي إلى خارج سوريا.

تجاوب عدد لابأس به من أصحاب الصيدليات المخالفة في مدينتي إدلب وأريحا، والقسم المتبقي تم إغلاق صيدلياتهم بشكل نهائي، كما تم توجيه إنذارات بالإغلاق للصيدليات المخالفة أيضاً في كل من بنش وسراقب ومعرة مصرين، وذلك استكمالاً للخطة التي قمنا بها من أجل إغلاق هذه الصيدليات ومكافحة ظاهرة الصيدليات العشوائية الغير مرخصة

كرم إبراهيم

الصيدلاني «نور الحسن» قال لـ «زيتون»:

«شاهدت كثيراً من الأشخاص ممن لا تتوفر لديهم الخبرة الكافية للقيام بمثل هذه الأعمال، ومنهم من يقوم بتزوير شهادة تدل على مزاولته المهنة في وقت سابق ومنهم من يفتح صيدلية بدون تلك الأوراق دون الخوف من أحد وأساساً الرقابة معدومة في المناطق المحررة».

وأثرت مثل هذه الأعمال سلباً على سكان المناطق المحررة، وشكلت خطراً جدياً عليهم، حيث سجل حالات كثيرة ناجمة عن إعطاء أدوية بشكل خاطئ من قبل أشخاص زاولوا الصيدلة دون دراسة أو شهادة حقيقة، ومنها حالات وفاة.

«خالد نور الدين» من أهالي ريف إدلب قال لـ «زيتون»: «أعطى صاحب صيدلية في قريتي حبوب «البروفين» لزوجتي الحامل، ما نتج عنه مخاطر كبيرة أصابتها وتم نقلها إلى المشفى فوراً واضطر الأطباء إلى عملية إجهاض الجنين للحفاظ على حياة الأم، وأنا بدوري أوجه نداء للمسؤولين والمعنيين ومن يهمه الأمر لإيقاف هذه الظاهرة الخطيرة جداً».

وما ساعد على انتشار هذه الظاهرة الخطيرة، هو الحاجة المتزايدة للدواء وغياب الرقابة وعدم قدرة الجهات المسؤولة عن القطاع الصحي في المعارضة مثل مديريات الصحة وغيرها على وقف انتشار هذه الظاهرة أو إيقاف الصيدليات المخالفة، وذلك لعدم امتلاكها القدرة على فرض قرارات جدية لمعالجة الأمر.

الصيدلانية «أمل سالم» قالت لـ «زيتون»:

«بات من السهل جداً لأي شخص افتتاح صيدلية بدون ترخيص أو أوراق ثبوتية، فهي أصبحت بمتناول يد كل شخص يملك رأس المال وكمية من الأدوية حتى لو كانت محدودة، ويكفي أن يكون الشخص لديه معرفة بسيطة بأنواع الأدوية، دون الإلمام بالتأثيرات الجانبية لكل نوع من الأدوية».

وأضافت «الصيدلانية» : «أغلب الأشخاص قبل افتتاح صيدليات خاصة بهم يزاولون المهنة في إحدى الصيدليات لمدة لا تتجاوز الشهرين في معظم الأحيان، في الوقت الذي يدرس فيه الصيدلاني الأمور المتعلقة بالأدوية لمدة خمس سنوات في كلية الصيدلة، والطبيب في كلية الطب البشري ليكونوا قادرين على وصف الدواء المناسب لكل حالة مرضية، في حين يأتي اليوم أصحاب الصيدليات العشوائية ليصفوا أي دواء لديهم القليل من المعلومات عنه».

ومن أهم الأسباب الأخرى التي دفعت هؤلاء الناس على مزاولة مهنة غير مهنتهم الأساسية، هو مغادرة كثير من أصحاب الصيدليات المرخصة ممن يحملون شهادة الصيدلة، إلى خارج البلاد بسبب الظروف القاسية التي تعيشها المناطق المحررة من قصف يومي وعشوائي، وهذا الأمر ساهم بشكل كبير بانتشار الصيدليات العشوائية الغير مرخصة.

وفي الآونة الأخيرة، وبعد ورود عدة شكاوى حول الصيدليات العشوائية، قامت مديرية الصحة الحرة في محافظة إدلب باتخاذ إجراءات متعددة في سبيل إيقاف تلك الصيدليات المخالفة، عن طريق إجراء جولات على الصيدليات في عدة مناطق من محافظة إدلب، وأرسلت إنذارات لأصحاب الصيدليات العشوائية لإغلاقها.

«زيتون» التقت مسؤول قسم الرقابة الصيدلانية في مديرة الصحة الحرة في محافظة إدلب الدكتور «مصطفى السيد الدغيم»، والذي قال:

«قامت المديرية بإجراء جولات ميدانية في مدينة إدلب وريفها، وتم إجراء مسح شامل لأغلب الصيدليات المخالفة الغير مرخصة والتي لا يديرها صيادلة، ومن ثم تبعها إجراء ثاني وهو توجيه إنذارات بالإغلاق لهذه الصيدليات المخالفة في حال عدم مراجعة مديرية صحة إدلب وتسوية أوضاعهم، وذلك بالتعاون مع الهيئات التنفيذية في إدلب وريفها».

وأضاف «الدغيم»: **«فعلاً تجاوب عدد لابأس به من أصحاب الصيدليات المخالفة في مدينتي إدلب وأريحا، والقسم المتبقي تم إغلاق صيدلياتهم بشكل نهائي، كما تم توجيه إنذارات بالإغلاق للصيدليات المخالفة أيضاً في كل من بنش وسراقب ومعرة مصرين، وذلك استكمالاً للخطة التي قمنا بها من أجل إغلاق هذه الصيدليات ومكافحة ظاهرة الصيدليات العشوائية الغير مرخصة، وبالقريب العاجل أيضاً سوف يتم إرسال إنذارات بالإغلاق بنفس الطريقة للصيدليات الغير مرخصة في بقية مناطق المحافظة».**

وأشار «الدغيم» في حديثه لـ «زيتون»، إلى أن هناك عدة طرق لمعرفة الصيدليات الغير مرخصة، وأصحاب الصيدليات الغير حاصلين على شهادة الصيدلة، أهمها وجود سجلات لدى مديرية الصحة الحرة في محافظة إدلب، بأسماء الصيادلة حتى عام 2015، موجودة في نقابة صيادلة إدلب السابقة، بالإضافة إلى طرق أخرى بسيطة بالنسبة للمديرية ولقسم الرقابة الصيدلانية، مبيّناً أنهم على إطلاع كامل بالأمر.

هذا ولا توجد إحصائية شاملة لكافة المناطق المحررة، ولكن عدد الصيدليات المخالفة كبير نسبياً، ففي مدينة كفرنبل بريف إدلب الجنوبي، وحدها يوجد ما يقارب الأربعين صيدلية غير مرخصة، في المدينة التي لا يتجاوز عدد سكانها 35 ألف نسمة، وذلك وفقاً لآخر إحصائية أصدرها المكتب الطبي في المدينة.

ربما جاءت قرارات مديرية الصحة الحرة في محافظة إدلب، حول الصيدليات العشوائية متأخرة نوعاً ما، ولكنها بعثت أملاً في نفوس أهالي محافظة إدلب، في إنهاء مأساة الأخطاء الطبية الناتجة عن إعطاء أدوية غير مناسبة لكل حالة مرضية، وذلك عن طريق الصيدليات الغير مرخصة، ولكن وعلى الرغم من البدء في تطبيق قرار إغلاقها، إلا أن هذا القرار سيبقى محدوداً إن لم توجد آلية للرقابة الدائمة على الصيدليات.

التعليم في إدلب، قصف للطيران وحرب بين تربيتين

يعاني قطاع التعليم في محافظة إدلب من صعوبات كثيرة ليس أولها نقص الكتب والقرطاسية ولا القصف الممنهج للمدارس بشكل خاص لاسيما في أوقات الدوام الرسمي للطلاب، ما أدى لتدني مستوى الطلاب تعليمياً وتدهور الوضع النفسي للطلاب والمعلمين، وليس آخرها حرب البيانات والقرارات المتداولة ما بين تربية النظام المتمركزة في مدينة حماة، والتربية الحرة في محافظة إدلب.

«زيتون» رصدت بعض مشاكل القطاع التعليمي في محافظة إدلب، والتقت عدداً من الطلاب والمعلمين والمسؤولين في مديرية التربية والتعليم الحرة بإدلب، كما رصدت بعض القرارات الصادرة عنها وعن مديرية التربية التابعة لنظام الأسد.

وعد البلخي

نقص الكتب والقرطاسية واللوازم المدرسية

"راغب شحود" مدير مدرسة في ريف إدلب، قال لـ "زيتون":

"تعاني مدارس محافظة إدلب عموماً من نقص الكتب المدرسية، وفي محاولةٍ لتعويض النقص الحاصل، تعهدت بعض الجمعيات الخيرية في بداية العام الدراسي بطبع الكتب، لكن الطيران الحربي استهدف المجمع الذي يحوي الكتب في مدينة خان شيخون، مما أدى إلى إتلاف كميات كبيرة منها، وبقي عدد كبير من الطلاب دون كتب بانتظار طباعة كتب جديدة لهم".

وأضاف "شحود": "أغلب مدارس الائتلاف والمنظمات الخيرية تقدم القرطاسية وحقائب المدرسة بشكلٍ مجاني للطلاب، نظراً للحاجة الماسة لها ونتيجة لحالة الفقر التي يعانيها الأهالي، حيث أن أغلبهم لا يملك أن يقدم لابنه تكاليف المدرسة في ظل الغلاء الفاحش".

"مصطفى البوشي" معلم من ريف إدلب، قال لـ "زيتون": "القصف الجوي هو أحد أبرز المشاكل لكن هناك بعض التقصير من بعض المدرسين، فمثلا طالبات الثانوية لم يتقدمن إلى الامتحان النصفي بحجة عدم وجود قاعات كافية".

ومن أجل استمرار العملية التعليمية في ظل النقص الحاصل في المقاعد المدرسية، قام معلمو مدرسة قرية "أم النير" الواقعة في ريف إدلب الجنوبي بتحويل صناديق الذخيرة والصواريخ إلى مقاعد مدرسية للتلاميذ، وذلك بعد تحطم مقاعد المدرسة بسبب قصف الطيران للمدرسة.

وقال أحد المعلمين المشاركين في هذه العملية لـ "زيتون":

"لا يتوفر في المدرسة سوى حوالي 15 مقعداً صالحاً للجلوس، ورغم مطالبة إدارة المدرسة من كل الجهات التربوية بتوفير أبسط احتياجات العملية التعليمية لاستمرارها وأهمها المقاعد والمحروقات، لاسيما مقاعد جديدة لمدرستنا التي تعرضت للقصف مرتين متواليتين، إلا أن مطالباتها لم تلق صدىً ولم تجد أي استجابة".

وأضاف المعلم أحمد: **"قام بعض المعلمين باقتراح الفكرة على إدارة المدرسة وتعاقدنا مع نجار متبرع بعد حصولنا على هذه الصناديق التي كانت تحوي صواريخ الغراد وحولناها إلى مقاعد، اضطررنا لهذه العملية في ظل نقص الدعم لنا، حيث لا تدعم مديرية التربية والتعليم إلا عدداً قليلاً من الموظفين في مدارس القرية".**

القصف الجوي سيف مسلط على التعليم

المعلم "مصطفى البوشي" قال: "تم مطالبة الطلاب في المرحلة الابتدائية في الامتحان بدروس لم يأخذوها، بالمقابل اقتصر امتحان اللغة الانكليزية على صفحة واحدة طوال الفصل الدراسي".

واستطرد "البوشي" قائلاً: "أعتقد أنه من الواجب متابعة عمل المدارس بشكل أفضل حتى ولو اقتضى الأمر مزيداً من المعلمين".

"بشار الباشا" معلم من ريف إدلب قال لـ "زيتون": "التعليم في ظل الخوف أمر صعب جداً، فالمدرسات والطلاب في حالة خوف دائم من الطيران الذي لا يغادر الأجواء، ويجب العمل على إيجاد حلول بديلة".

"أبو سعيد" أحد أولياء الطلاب قال لـ "زيتون": "وضع التعليم سيء جداً، ففي الفصل الدراسي الماضي لم يداوم الطلاب أكثر من 10 أيام، وحتى الأيام التي داوم الطلاب فيها كانوا يذهبون إلى المدرسة تحت وطأة الخوف والرعب من الطيران خاصة عندما يتم تشغيل جهاز الإنذار الذي يسبب حالة من التوتر الشديد لدى الطلاب تجعلهم عاجزين تماماً عن التركيز".

وقال "راغب شحود": "إن قصف الطائرات يعد سبباً رئيسياً في ضعف مستوى التلاميذ، فالقصف يحبطهم ويُحبط المُعلّمين ويحدث الخوف والهلع لدى الطلاب والمعلمين بمجرد سماع صوت الطائرة".

"أبو محمد" والد لطالب في الصف الثالث الابتدائي قال لـ "زيتون": "نعاني من مشكلة عدم رغبة الأطفال بالذهاب إلى المدرسة، وذلك بسبب الخوف الشديد من الطائرات، فعند سماع ابني لصوت الطائرة يركض مسرعاً متجهاً إلى المغارة، وقد سبب هذا الوضع الحرج حالة نفسية لدى الأطفال تصعب على أكبر الأطباء النفسيين".

الطالبة "لانا" قالت: **"لم أعد أريد الذهاب إلى المدرسة بتاتاً، منذ أن قصفت الطائرات مدارس بلدة حاس أمامي، ورأيت الطلاب يهربون خوفاً من الصواريخ، وسقط قسم منهم وهم يحملون حقائبهم المدرسية، أصبحت أحسّ أن المدرسة تشبه المقبرة التي يتم دفن الطلاب فيها وهم أحياء".**

من جانبه "محمد مزنوق" رئيس المكتب التربوي في مديرية التربية والتعليم الحرة بإدلب، قال لـ "زيتون": **"الطيران هو أبرز معوقات سير العملية التعليمية، فعلى الرغم من شح الإمكانيات تم تجاوز معظم المشكلات، إلا أن الطيران يتسبب**

بشل العملية التعليمية، فما إن تهدأ الأوضاع ويبدأ الطلاب بالدوام يأتي الطيران ويقصف المدينة مما يتسبب بحالة رعب لدى الأهالي والطلاب، كما أن الطيران استهدف المدارس أكثر من مرة".

وأضاف: "حالياً نعمل على إيجاد حلول بالنسبة لامتحان الشهادة الثانوية، فقد تم تأجيله أسبوع واحد بسبب الازدحام في المدرسة، أما باقي الشكاوى المقدمة سيتم متابعتها والتحقق منها والتعامل معها وفق النظام".

المدارس الحرة مستقبل ضائع للطلاب.

أصدرت مديرية التربية والتعليم الحرة في محافظة إدلب بياناً، خوّلت فيه المجمّعات التربوية إغلاق المدارس التعليمية في مناطق المحافظة، على خلفيّة القصف الجوي لتجمّع مدارس في بلدة حاس الذي خلّف نحو خمسين شهيداً، معظمهم من الأطفال والعاملين في المجال التعليمي.

وفي ظل هذه الظروف، أعلنت بعض المدارس التي تتبع للمنظمات الإنسانية عن استعدادها لاستقبال طلاب المدارس الحكومية الذين سينقطعون عن التدريس من خلال إنشاء صفوف مدرسية حديثة لهم تمكنهم من إكمال دراستهم العام المقبل، خصوصا في ظل المستقبل المجهول الذي ينتظرهم دون معلمين، وبررت عدم استقبالها هذا العام لضيق المكان وعدم توفر المقاعد المدرسية.

"فراس علي باشا" مدير جمعية سابق بالخيرات التي تنشط حالياً في المجال التربوي قال: "تقوم الجمعية حالياً بإنشاء مركز أنشطة شبابية، كما تقوم بإنشاء مدرسة نموذجية، وسبق وأن قامت الجمعية بتكريم عدد من طلاب المعاهد والمدارس.

ونتيجة للقصف الجوي للمدارس والعطلة الطويلة، أعلن بعض الطلاب عزمهم الذهاب إلى مناطق النظام من أجل التقدم لامتحاناتهم رغم كل المخاطر، خوفا من ضياع مستقبلهم في بقائهم دون دراسة وعدم حصولهم على الشهادة، وهو ما دفع بعض الأهالي إلى مرافقة أبنائهم إلى مناطق سيطرة النظام خوفا من اعتقالهم.

"عبد الله المحمد" طالب في الصف الثالث الثانوي، قال لـ "زيتون": "سأذهب أنا وأختي إلى مناطق النظام لعلها تساعدني في العبور سريعاً عبر حواجز نظامالأسد الموجودة في طريقنا"، مشيراً إلى أن الحواجز النظامية لا تعترض الطلاب الذين يصطحبون أهاليهم معهم.

وأضاف: "مستقبلي ومستقبل آلاف الطلاب يضيع أمام أعيننا، "فدراستنا كل هذه السنوات ستضيع هدراً إن لم نتقدم لامتحانات هذا العام، وهذا الأمر يستحق المغامرة، فالدراسة بالنسبة لي هي أهم شيء في الحياة ".

في حين وجد "باسل عبد الحميد" والد أحد الطلاب في ريف إدلب، نفسه تائهاً في أن يرسل ابنه إلى مدارس النظام أم مدارس التربية الحرة، وعبر عن استيائه من إغلاق المدارس وعدم توحدها خصوصاً بعد القصف الدموي الذي تعرضت له المدارس الحرة.

وقال "عبد الحميد":

"مدارس التربية الحرة تقدم الرعاية الأفضل والكتب والأقلام المجانية والمدارس التي تبنى تحت الأرض، ولكن مستوى الطلاب نتيجة للعطلة الطويلة جراء القصف أصبح متدنٍ جداً، بالمقابل مدارس النظام لا زالت تستقطب المدرسين ذوو الخبرة السابقة في تعليم الطلاب، ولكن الاثنتين عرضة للقصف".

"محمد العلي" أحد المدرسين في مدرسة "عابدين" قال لـ "زيتون": "سارت العملية الامتحانية بشكل جيد نوعاً ما، ولكن من أهم المشاكل التي نعاني منها هي قلة المخزون التعليمي المقدم للطلاب من المواد التعليمية، حيث لا يتجاوز نسبة 60 بالمئة من المنهاج المخصص للطلاب، وذلك يعود لسبب انقطاع الطلاب عن الدراسة تبعاً للظروف الراهنة والقصف المستمر على مناطق ريف إدلب، واستهداف المدارس بشكل مباشر، وقد قامت مديرة التربية الحرة بإيقاف العملية التدريسية في المدارس التابعة لها حرصا على سلامة الطلاب، كما أصدرت قراراً أخر يقضي بإلغاء العطلة الانتصافية وإلزام المدرسين بالدوام وذلك لتعويض الطلاب عن جزء بسيط مما فاتهم من دروس".

التربية الحرة وتربية النظام.. حرب بيانات وقرارات

أصدرت مديرية التربية والتعليم الحرة في محافظة إدلب في 2017/1/12، قراراً يلزم مدراء المدارس التابعة للنظام بإرسال نسخة من أي كتاب يصدر من المدارس لتربية النظام لمديرية التربية الحرة في إدلب.

كما ألزم القرار بإبلاغ المديرية بكل الاجتماعات التي يعقدها موجهو المدارس مسبقاً بالزمان والمكان ضمن محافظة ادلب ومنع كل تضمين أي شيء خارج العملية التعليمية في الكتب والاجتماعات.

وطلبت المديرية بتسليم كافة الأختام الموجودة في المدارس التابعة للنظام الى المجمعات التربوية التابعة لمديرية التربية الحرة في إدلب، ومنع الموجهين التابعين لمديرية التربية التابعة للنظام التجول في المدارس إلا بأوامر من التربية الحرة.

وهددت المديرية بالعقوبة للمدارس التي تسوق للتسجيل في الامتحانات أو تقوم بالتسجيل لها.

ويأتي هذا البيان في ظل عجز التربية الحرة عن احتواء كل المدرسين التابعين للنظام وعجزها عن تقديم الخدمات لكل مدارس المحافظة أيضاً.

وقال مدير دائرة الإعلام بالتربية والتعليم في محافظة إدلب "مصطفى حاج علي" لـ "زيتون":

"إن مديرية التربية الحرة ستسحب كافة الأختام المتواجدة لدى مدراء المدارس التابعة للنظام، وستبق في أيدي أمينة، على حد قوله.

وأشار "حاج علي" إلى أن التربية الحرة لن تمنع الموظفين من قبض رواتبهم والحصول على أوراقهم من مناطق النظام، وإنما ستستعيض عن الختم المدرسي بختم صادر عن مجمع النظام، كما ستمنع التربية الحرة مدراء المدارس من رفع أي لوائح مدرسية إلى مدينة حماة تحت طائلة المسائلة القانونية، وسيتم استدعاء كل مدير مدرسة لا يستجيب إلى القرار إلى أقرب نقطة أمنية متواجدة في المنطقة.

وأكمل "حاج علي" وصل إلى هيئة القضاء في إدلب المدينة عدة شكاوي حول ما يرفعه معلمو النظام وموجهوه، ومن بينها لوائح اسمية عشوائية للطلاب والمدرسين، بالإضافة إلى تحديد المقرات الأمنية على أنها تتبع لجبهة فتح الشام وغيرها، لذلك قامت إدارة إدلب باعتقال مشرفي النظام والتحقيق معهم، وتبين أن من يرفع تلك اللوائح هم مدراء المدارس لأنهم من يملكون الأختام، لذلك ستقوم المديرية بسحب تلك الأختام، واقتصارها على مشرفي النظام فقط.

بالمقابل أصدرت مديرية التربية التابعة للنظام، في 2017/1/19، قراراً يقضي بإغلاق أي مدرسة يتدخل الطرف الثاني بعملها، وخاصة تعيين مدراء أو إداريين بدلاً من كادر المدرسة التربوي، وأي مدرسة يتم سحب أختامها سوف تغلق.

المعلمين.. ضحية التربيتين

"محمد العمر" معلم في المدارس التابعة لنظام الأسد، انقطع عن الذهاب لتقاضي راتبه من مدينة حماة بسبب اعتقال 2 من زملائه على حواجز قوات النظام، وقال لـ "زيتون": "في كل مرة نذهب فيها إلى مدينة حماة نتقاضى راتباً لا يتجاوز 30 ألف أي ما يعادل 60 دولاراً ندفع نصفها لحواجز قوات النظام".

وأشار "العمر" إلى أن المبلغ الذي يحصل عليه المعلم من مديرية تربية النظام زهيد، ولا يستحق العناء والمخاطرة من أجله، مبيّناً أن أغلب المعلمين يدرّسون الطلاب في المدارس النظامية بشكل مجاني.

وانتقد العمر الدور التي تقوم به المنظمات في انتقاء المعلمين، حيث لم تستطع استيعاب المدرسين ذوي الخبرة، واستقدمت مدرسين ذوي شهادات أقل كفاءة لا يمكنهم تطوير مستوى الطلاب.

ومن جهة أخرى واصلت مديرية التربية التابعة للنظام إرسال كشوف فصل للمعلمين في المناطق المحررة في سموه التعاون مع الإرهابيين على حد وصفهم حيث أنه بات يقبع المئات من المعلمين في بيوتهم، وبعضهم ما زال يعمل بشكل مجان في مدرسته رغم فصله.

"عبد الله أبو خزيمة" أحد المدرسين الذين تم فصلهم من قبل مديرية النظام قال لـ "زيتون":

"أغلب المعلمين الذين ما زالوا يدرسون في مدارس النظام يعملون برابط أخلاقي، وبعضهم يتسرب من الدوام بسبب عدم وجود مرتب شهري يضمن لهم لقمة عيشهم". مشيرا إلى أن من حق أي معلم بأن يترك مدرسته ويذهب من أجل البحث عن عمل يساعده على العيش في ظل الظروف الصعبة وغلاء العيش.

وفي النهاية يظل الخاسر الوحيد في كافة الظروف هم طلاب وطالبات إدلب، إضافة للمعلمين الذين يقدمون تضحيات كبيرة في سبيل تعليم الطلاب من أبناء المحافظة والنازحين إليها، لبناء جيل سلاحه العلم، في ظل النقص الحاصل في المستلزمات والقصف الجوي المنهج للمدارس والحرب المفتوحة بين مديريتي التعليم الحرة والتابعة للنظام.

عرض "لا يهمّ" دون موافقة أمنيّة

بشار فستق

بكلّ ما يملك نظام القتل من أجهزة أمنيّة، وأدوات قمعيّة، وملحقاتها من إعلام وأدب مأجور وفنّ مرتزق، يمنع قصيدة أو مسرحيّة أو كتاباً من الصدور، أو من الوصول إلى المتلقّي، ناهيك عمّن يدلي برأيه، فيُسجن لأنّه (يوهن عزيمة الأمّة)!

لا بدّ أن يأخذ أيّ مخطوط لكتاب، أو نصّ درامي، أو كلمات أغنية، أو أمسية موسيقيّة (أو حتّى حفلة عرس) ما يسمّى بـ «الموافقة الأمنيّة» من أجهزة الأمن، ثمّ تُرمى الأوراق في أدراج الأجهزة المناط بها النشر، أو العرض، كالوزارات أو اتّحاد الكتّاب، والشروط التي يجب أن تتوفّر فيما يُقدّم معروفة، من ناحية خلوّها من أيّ نقد جدّي، وضرورة احتوائها على مديح، ولو مبطّن لعبقريّة القائد الملهم.

كما يؤّخذ تقييم الكاتب أمنيّاً في الأولويّة، لمنح الموافقة، وتعتبر الرشى التي تمرّر النصوص، حتميّة في معظم الحالات، أوّلاً لاعتبارها قانوناً يعمّ ويحكم المجتمع، وثانياً، لتأكيد خضوع الكاتب للأجهزة خاصّة في بداية ظهوره. غالباً ما يترك كتّاب المسلسلات الدراميّة المستحقّ المالي عن النصّ للجهات الأمنيّة، أو اللجان التي تسمسر في هذا المجال، وتسمّى لجنة (القراءة).

تركت هذه العلاقات أثراً كبيراً حتّى بين الكتّاب أنفسهم، وما زالت، فمعظم الكتّاب لا تربطهم ببعضهم علاقات كما في المجتمعات المتحضّرة، ويسود الخوف والارتياب الأجواء بينهم، فلم تستطع غالبيّة التجمّعات التي شُكّلت بعد قيام الثورة أن تقوم بدور فعّال أو حتّى أن تبقى في حيّز الوجود، على الأقّل.
هذا ما يجيب – ولو جزئيّاً – عن السؤال الذي يدور في الخلد، هل تخيف كلمات على الورق، أو حتّى عرض مسرحيّ، أجهزة بكامل أسلحتها؟

نعم، فتدمير علاقات المجتمع الفكريّة الواعية، شرط لازم لاستمرار الاستبداد، وربط الإبداع بتمجيد عبقريّة القائد المُلهم، ضمان للخنوع، وانعدام لهويّة الوطن، حين تمسخ، وتلحق باسم القائد الرمز.

لهذا يبدو الشاعر الحقيقيّ خطراً على هكذا أجهزة وأنظمتها، فالقصيدة أو المقطوعة الموسيقيّة، ليست قنبلة، لكنّها توصيل وجداني لحرارة العلاقات الإنسانيّة، وجوهرة تماسك المجتمع حول أحاسيس أناسه. بكلمة واحدة، الشعر الحقيقيّ هويّة؛ وهذا ما يسعى الاستبداد إلى محوه، إذا يقمع تشكّل نسيج الهويّة، ويحاول شدّ التاريخ إلى الخلف، ويجنّد لذلك القوى المختلفة من طائفيّة وتطرّفيّة بكامل شراستها، يستأجرها ويستجلبها لمعركته، ولا يأبه لحجم الدمار اللاحق لذلك، فهي معركة مصيريّة، فإمّا أن يكون هو أو لا أحد، لأنّ بديله هو الهويّة الوطنيّة التي يصنعها أدب وفنّ وفكر، يزيلان الظلام وعبادة القائد الخالد، والمديح الآليّ لكلّ ما يتفوّه به ابنه، باعتباره وريثاً عبقريّاً، مهما باع الوطن أو خانه أو قتل منه.

الاستبداد بأشكاله، يخاف من الإبداع، وبمساعدة أعوانه، يعتقل المبدعين ويقتلهم تحت التعذيب. لهذه الدرجة يخاف منهم، وإلّا ما معنى أن يُعتقل ممثّلون (زكي كوريللو، وابنه، أو سمر كوكش، مثلاً) لسنوات؟ ويعذّب شاعر حتّى الموت (بشير العاني، مثلاً)؟

مع كلّ هذا، يستمرّ الإبداع، فمن صفاته أنّه يجد طريقه في أحلك الظروف إلى الحياة، بل هو الحياة، وهو الهويّة، الطفلة شذى فازت بمسابقة التأليف الموسيقيّ السنويّة في هولندا للأطفال والشباب، وكان عنوان موضوع هذا العام «المعاناة»، والمقطوعة التي ألّفتها شذى المنلا وقدّمت عرضها في دار الأوبرا في العاصمة أمستردام، هي المحاولة الأولى لها في التأليف الموسيقيّ وحملت عنوان «لا يهم».

شذى اضطرّت لمغادرة سورية مع عائلتها (هي ابنة الفنّان عبد القادر المنلا، وشقيقتها جوى عازفة على العود) عام 2012، وتشرّدت إلى أن وصلت أواخر العام 2015 إلى أحد مخيّمات اللجوء في هولندا. وهي الآن مهتمّة بإيجاد خلط واع بين الموسيقى العربيّة والتركيّة والغربيّة، تتابع أخبار وطنها المحتلّ، وتتعلّم على آلة الكمان كآلة رديفة. كم هي مرعبة هذه المواهب السوريّة لأجهزة النظام، فقط لأنّها تبدع.

زيتون عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع
SNP